



سلسلة الثقافة السَّياسِيَّة

مشكلة المضائق

والعلاقات

الرُّوسِيَّة التُّرْكِيَّة

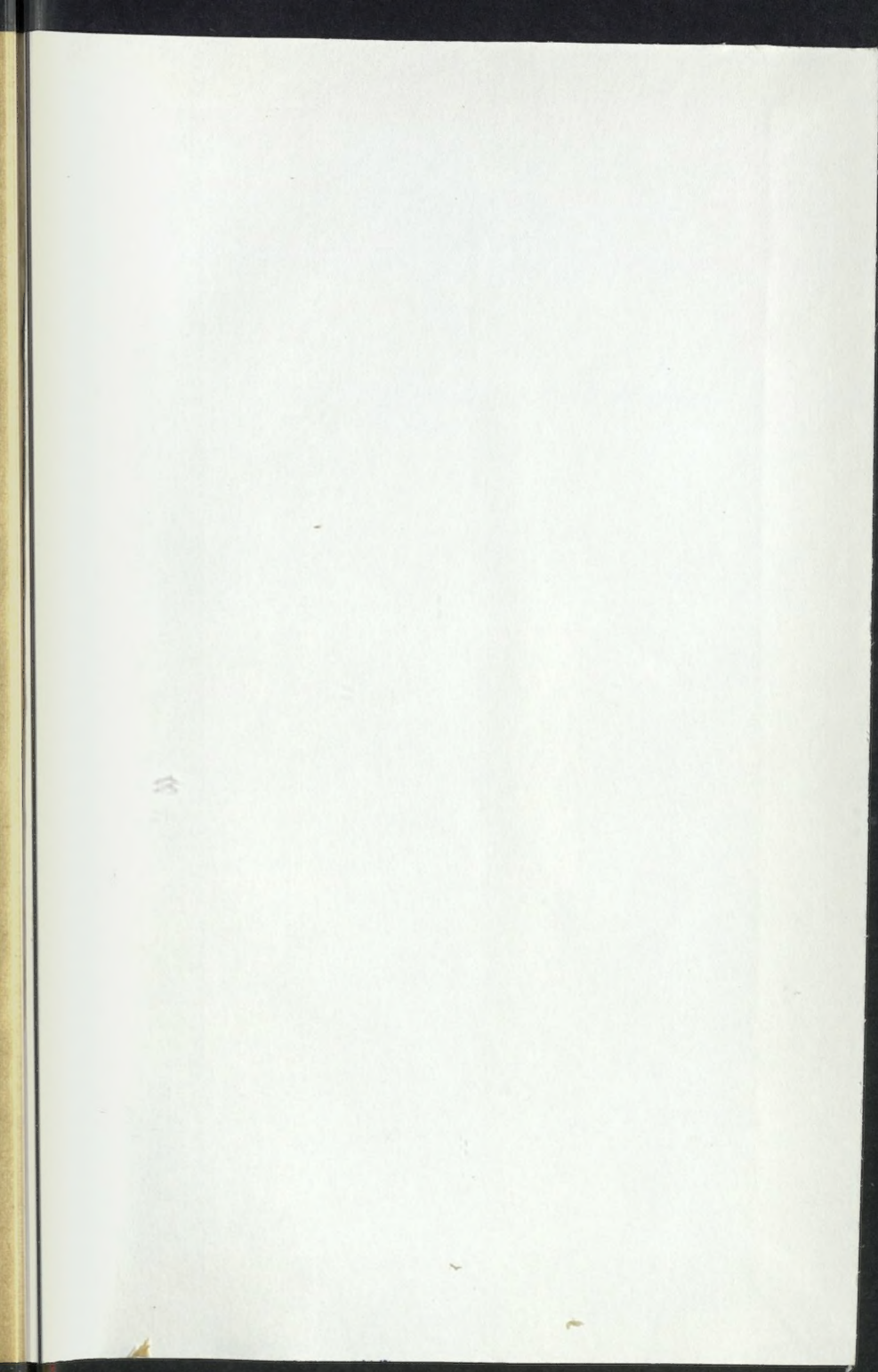
منشورات دار المكشوف

AUB LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



CLUB LIBRARY



سلسلة الثقافة السياسيّة

٤

CA.
956.1
H.154mA

مشكلة المضامين

والعلاقات الرئوسيّة التركيّة

بقلم

لؤي الحاج

منشورات دار المكيّ شوف

سلسلة الثقافة السياسية

تصدر منها تباعاً الحلقات التالية :

- النصارى في الشرق (صدرت)
- الوحدة العربية (صدرت)
- الاسلام حيال الدول العظمى (صدرت)
- مشكلة المضائق والعلاقات الروسية التركية (صدرت)
- الاستعمار في ديار الاسلام
- تركيا في القرن العشرين
- الانكليز في بلاد العرب
- الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة
- عقدة ايران امس واليوم
- القوى السياسية في العالم

الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، ١٥ آذار ١٩٤٧

جميع الحقوق محفوظة لدار المكشوف

نابوليون وروسيا

« لا يتالك الانسان من الارتعاش كلما تصور هذه الكتلة الجبارة (يقصد روسيا) التي تستحيل مهاجمتها من وراء ولا تمكن مباغتتها من احد جوانبها ، هذه الكتلة الضخمة التي تفرقك بفيضاتها ان هي انتصرت او تستدرجك بانكفائها نحو مناطق الجليد الى احضان الوحشية بل احضان الموت ، ان هي منيت بالهزيمة . وفي الحالين يمكنها العودة الى الميدان بسهولة تحير العقول .

« يخيل لك انك امام افعى الاسطورة ذات الرؤوس السبعة لا يمكن القضاء عليها الا بقبضها بكلا الذراعين وضغطها ضغطاً شديداً متواصلاً حتى تزهق انفاسها . ولكن من اين لنا بطل له قدرة هرقل ؟ يتوقف مصير اوروبا ، بعد التسوية السياسية الجديدة ، على جدارة رجل واحد واستعداداته . ويكفي ان يقوم في روسيا امبراطور شجاع يتحنى بالحزم والعزم ، يكفي ان يقوم فيها قيصر نبأ الشعر في ذقنه ، حتى تدن له اوروبا بالطاعة .

« يمكن القيصر ان يبدأ عملياته على الارض

الامانية بالذات ، في نقاط تفصلها عن برلين
وفينا مئة فرسخ ، فيرغم عاهل احدى الدولتين على
محالفته ويحملة على موازرتة ضد الآخر . حتى اذا تم
له اخضاع الدولتين القى عبر الالب بذور التفرقة
والمشاعل على ايطاليا المستعدة للانفجار وواصل زحفه
شطر فرنسا ممثلاً لهما دور المحرر مرة اخرى .
« لو كنت انا مكان المجتاح المنتصر لوصلت الزحف
دون ابطاء لابلغ مدينة « كالية » في وقت معين ،
وبيلوغي اياها اصبح سيد اوروبا غير مدافع .
« قد تقولون : وما الفائدة من ذلك ؟ فاجيب ان
اوروبا لقي حاجة الى مجتمع جديد . فالنظام القديم
قد انهار او يكاد ، والنظام الجديد ما يزال بعيداً
عن الاستقرار ، ولن يعرف هذا الاستقرار بدون
وثبات جديدة جبارة .
« ان موقع القسطنطينية يجعل منها قاعدة للسيطرة
العالمية ومركزاً لها . »

من مذكرات نابوليون في جزيرة القديسة هيلانة
في ٦ تشرين الثاني ١٨١٦ .

عناصر القضية

المضايق التركية ، من حيث كونها ممرات بحرية ، أهمية دولية ظاهرة لأنها تصل - بحر ايجه وهو جزء من البحر الابيض المتوسط - بالبحر الاسود . وهي قسمان : « البوسفور » الواقع في الشمال الشرقي ، و « الدردنيل » ويقع في الجنوب الغربي ، ويفصل بينهما بحر مرمرية ويسميه الاتراك البحر الابيض تمييزاً له من البحر الاسود .

ولست المضائق نقطة التقاء بحرين عظيمين (البحر الاسود والبحر المتوسط) فحسب ، فعندها تلتقي قارتان عظيمتان هما اوربا وآسيا .

ما هي هذه المضائق بحد ذاتها ؟

كان الاقدمون يطلقون على الدردنيل اسم « بحر هيله » (هيلسبون) . و « هيله » هذه من بطلات الاساطير الاغريقية . وهي ابنة اتاماس ملك اوركومين من زوجته نقتيله . اضطهدتها خالتها زوجة ابيها الثانية ، فهربت من اضطهادها مع اخيها فريكسون فحملها خرووف ذو صوف ذهبي يقصد بها الى كولشيد . ولكنها سقطت في اليم فيما الحروف يخلق بها فوق المضيق الذي اطلق عليه فيما بعد اسم هيلسبون . وبلغ طول الدردنيل اربعة وستين كيلومتراً ، ويراوح عرضه بين ١٨٠٠ و ٧٠٠٠ متر . اما البوسفور او ممر « ابو » ، وهو بطل اسطورة اغريقية اخرى ، فطوله ٢٧ كيلومتراً بعرض ١٥٠٠ متر (حداً اعلى) . ويمتد بين المضيقين بحر مرمرية

الذي يبلغ طوله ٢٧٥ كيلومتراً وعرضه ٨٥ ك. م. اما بحر ايجه (او الارخبيل) فطوله ٦٠٠ كيلومتر وعرضه اربعةة .

فما هو الدور الاساسي الذي تمثله المضائق التركية في السلم ؟ هو دور ريب دور اقتصادي جليل الشأن . فعبر المضائق تمر السفن التجارية مثقلة بالبضائع المتبادلة بين غرب اوروبا وجنوبها الشرقي . وقد كانت حركة النقل البحري قبل الحرب العالمية الثانية بأيدي الايطاليين والانكليز واليونانيين . اما الاتراك فكانوا يأتون في الدرجة الخامسة او السادسة . ومن هنا تتضح لنا اهمية المضائق من وجهة الاقتصاد الدولي . والاتراك اذ يقدرون هذه الاهمية قدروها يتذرعون في ما يبدونه من حرص على الصبغة التركية لمضايقتهم بما لهذه الممرات من اهمية سياسية وعسكرية . ولا غرو فالبوسفور والدردنيل جزء من الاراضي التركية لا يتجزأ ، فعلى سلامتها تتوقف سلامة البلاد كلها .

اما الروس فيهمهم من المضائق التركية كونها المعبر الوحيد الذي ينفذون منه الى البحار الحرة من البحر الاسود المقل ، وكونها الطريق البحري الذي يمكن الاعداء ان يهددوا منه اغنى المناطق الروسية واخصها .

وفي مؤتمر مونترال الذي انعقد ١٩٣٦ ، وصف المندوب التركي المضائق بأنها قلب البلاد التركية النابض . وقال المندوب الروماني في وصفها انها رثنا البلاد الرومانية . اما المندوب الروسي فقد وصفها بأنها الشريان الحيوي للاتحاد السوفياتي ، فافصح بذلك عن المطامع التي جاشت دائماً في صدور الروس كلما عن لهم التوسع

نحو الجنوب ، هذه المطامع التي كانت ميلوكوف وزير الخارجية الروسية سنة ١٩١٧ آخر من اعترف بها صراحة من الرجال المسؤولين ، اذ قال : « لن نحل المشكلة (مشكلة المضائق) الا باعطاء المضائق لروسيا لان جعلها منطقة محايدة ينطوي على مخاطر جمة ، ويضطر روسيا لبناء اسطول بحري ضخم يتولى حماية موانئها على البحر الاسود لان حياد المضائق لن يمنع بوارج الدول المحاربة من الوصول الى بحرنا الداخلي (البحر الاسود) وتمديد سلامتنا .

« ان الالمان يطمعون بالمضائق لانها تساعد في تحقيق مشروعهم التوسعي المعروف « برلين - بغداد » . اما نحن الروس فالمضائق ضرورة لصادراتنا ووارداتنا ، وسلامتها تعني سلامتنا . »

وفي مؤتمر مونتر و صرح رشدي آراس وزير الخارجية التركية يومئذ :

« ظلت مشكلة المضائق طيلة قرنين تُبحث في ظل الحرب وعواقبها . وكان الساسة يعالجونها تحذوهم الرغبة في تأمين سلامة بلدانهم او في ابداء اعدائهم . اما اليوم فالغرض الذي يهدف اليه مؤتمرنا هو جعل المضائق التركية ممراً للتفاهم الدولي ، وصلة وصل سلمية بين الشعوب . »

وقد افسدت السياسة على الذين اشتروا في مؤتمر مونتر و مقاصدهم السلمية ، ومع هذا ظلت القضية قابلة للدرس على ضوء التصريحين الروسي والتركي . والمهم ان يتوصل من يعينهم الامر الى البت في الشطر الاول من القضية وهو : لمن يجب ان تكون المضائق ؟

فاذا تم لهم ذلك امكنهم ان يوجدوا لها النظام الدولي الذي يكفل قصر استخدامها على الاغراض السلمية .

فإذا بقيت المضائق لتركيا يكون على الدول ذات العلاقة ان تخضع هذه الممرات البحرية لنظام يرضى به الجميع . ولبلوغ النتيجة المتوخاة لا بد من التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة عند تعريف البحر الاسود . فالانكلوسكسون والاتراك يقولون فيه انه بحر حر، ويقولون باستحالة اقفال المضائق لان مؤسسة الحلق الدولي في باريس اعلنت في ٣١ آذار ١٨٩٣ انه « لا يجوز اقفال ممر بين بحرين جريئ » .

اما الروس وحلفاؤهم فيقولون ان البحر الاسود بحر مقفل ، ويصفونه بأنه بحرهم (ماره نوستروم) . لهذا لا يجوز ان يترك لتركيا وحدها امر الدفاع عن المضائق لان سلامتها تهم الدول الواقعة على البحر المذكور (روسيا وبلغاريا ورومانيا فضلا عن تركيا) . ويرى بعض الساسة انه يمكن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة اذا امكن تأمين الانسجام بين حرية المضائق وبين السلامة التي ينشدها الاتراك والروس وسائر الدول الواقعة على البحر الاسود ، وان النظام الذي يريدون اخضاع الممرات التركية له يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحالات التالية :

حالة السلم وحالة الحرب ، وضع الدولة حارسة المضائق (محايدة ام محاربة) ، نوع السفن (حربية ام تجارية) ، حولتها ، المراقبة وطرق تطبيقها الخ ...

(وهكذا تبرز للعيان اهمية المشكلة وتعقدها وصعوبة حلها . ويمكن القارئ ان يحيط بالموضوع احاطة تامة من مطالعته النشرة التاريخية التالية عن نشوء مسألة المضائق وتطورها .

المضائق قبل الانزال

وَجَدَت المسألة الشرقية منذ ان كان الشرق . وترقى مشكلة المضائق التركية الى اليوم الذي اكتشفت فيه اهمية المضائق . يُرجع التاريخ التواحم على المضائق الى حرب « طروادة » . فقد هارب سكان حوض بحر « ايجه » من اجل استرجاع هيلانة في الظاهر . اما الغرض الحقيقي الذي هدفوا اليه فهو حرية الملاحة في البحار المجاورة كالبحر الابيض والبحر الاسود ، وقد كانت طروادة تفرض على سفنهم رقابة شديدة . وفي تلك الحرب كانت القلعة للبر على البحر ، للشرق على الغرب ، حتى اذا كان القرن السادس قبل الميلاد عبرت جيوش الفرس مضيق الدردنيل وانشأت ، تحت اشراف الملك ، جسراً ما لبثت امواج البحر ان قوضت دعائمه . فغضب الملك وامر بان يلهب البحر بالسياط تأديباً له . وقد تمكن الفرس من انشاء جسر جديد .

وبعد انتصار اليونانيين في موقعة « سالامين » (سنة ٤٨٠) قبل الميلاد) انشأوا مستعمرتين على الدردنيل هما « ابيدوس » في آسيا ، و « سيستوس » في أوروبا . ولعب القدر لعبته بعد ٧٥ سنة فهزم القائد « ايزندروس » القوات اليونانية في موقعة « ايفوس بوتاموس » وسيطر على المضيق ، ولكنه لم يقوَ على الاحتفاظ به لما هاجمته قوات اسكندر المقدوني فعبثته بسرعة في زحفها العظيم نحو آسيا . وفي هذه الاثناء برزت اهمية البوسفور للعيان ببرز اهمية بيزنطة

التي احتلها الفرس ثم استردها اليونانيون . وفي العام ٣٥٨ قبل الميلاد أصبحت منطقة مستقلة . وقد حاول فيليب المقدوني مراراً احتلالها ، فاختفت محاولاته لأنها رافعة بين البوسفور وبحر مرمرة . وجرب الرومان حطيم فكان نصيبهم الاخفاق الى ان تمكن الامبراطور « كلوديوس » من اخضاع تراقيا كلها ، فالقت بيزنطة السلاح . وفي العام ٣٣٠ للميلاد اتخذها الامبراطور قسطنطين عاصمة للملكة ومماها « القسطنطينية » ولكنها استردت اسمها الاول في اواخر القرن الرابع . وقد مثل الدردنيل والبوسفور دوراً رئيسياً في ازدهار العاصمة والامبراطورية ، وظل هذا حالهما مذ ذاك .

اما قضية المرور عبر المضائق فقد اثرت مجدداً لما طالبت كل من حكومتى جنوى والبندقية لسفنها بحرية المرور في البوسفور والدردنيل . وقد تدرعت البندقية في مطلع القرن الثالث عشر برفض بيزنطة السماح لسفنها بعبور المضائق فقامت بالصلبية الرابعة (١٢٠٤) وحلت الامبراطورية اللاتينية محل الامبراطورية البيزنطية - اليونانية .

المضائق في ظل الحكم التركي

لم يعن الاتراك بتحسين المضائق الا في منتصف القرن الرابع عشر عندما امر السلطان سليمان بتحسين غالبولي الواقعة عند الطرف الشمالي من الدردنيل . وقد سارعت جنوى والبندقية الى المطالبة بحرية المرور لسفنها ، فكان لهما ما ارادتا . ولم يفكر الاتراك جدياً بمراقبة المضائق الا بعد ان قرروا الاستيلاء على بيزنطة . بدأوا

عراقبة البوسفور وتم لهم الاستيلاء على بيزنطة عام ١٤٥٣ بعد ان عزلوها عن الغرب . فاستطاعت جنوى الاحتفاظ بالامتياز الممنوح لها (مرور سفنها بحرية) ولكنها خسرت منشآتها على البحر الاسود بعد ان اصبح بحراً عثمانياً . اما البندقية فقد احتفظت بامتيازاتها وظلت سفنها تقوم بتموين الامبراطورية العثمانية الى اليوم الذي صار للعثمانيين اسطول يبحر عاب البحار .

وفي اواخر القرن الخامس عشر ، عمد الاتراك الى المضائق فاقفلوها في وجه السفن الاجنبية . ولم يتبدل الوضع حتى بعد الاتفاق العثماني - الفرنسي الذي عقد بين سليمان القانوني وفرنسوى الاول . فقد نص هذا الاتفاق على استئناف العلاقات بين الدولة العثمانية ودول الغرب ، على ان تحقق الراية الفرنسية على مقدم السفن الاجنبية التي تدخل الموانئ العثمانية . وقد عقد السلاطين ، بعد وفاة سليمان القانوني ، اتفاقات مماثلة مع ملوك انكلترا وهولندا ورومانيا . وجاءت عهدة بلغراد (١٧٣٩) تكرس مبدأ حرية المرور في المضائق . الا ان العثمانيين لم ينفذوا الاتفاقات المعقودة ، وظل البحر الاسود بحراً مقفلاً ، وحظر على السفن الاجنبية عبور الدردنيل للوصول الى استمبول . ولئن يكن بعض السفن قد نال في القرن الثامن عشر اذنًا بدخول البحر الاسود فقد حظر عليه المرور رافعاً راية دولته وأخضع لقيود اخرى ثقيلة .

وظلت الحال على هذا المنوال الى ان تدخل الروس وثبتوا اقدامهم على خفاف البحر الاسود . فاکرهما العثمانيين على فتح البحر امامهم ، ففتحوه وفسحوا امام السفن الروسية في مجال المرور

غير المضائق .

ففي ١٦٩٦ ، أصبح لروسيا بفضل جهود بطرس الاكبر اسطول عظيم الشأن . فاستولوا على ميناء « آزوف » محققين غرضاً عاجلاً هو الوصول الى البحر من الجنوب . وقد وصلوا فعلاً الى بحر آزوف المتفرع عن البحر الاسود . ولكن القيصر لم يكتف بهذا القدر من النجاح فقرر جعل البحر الاسود متزهاً لاسطوله . وفي العام ١٧٠٠ ارسل سفيراً الى استنبول على ظهر دارعة حربية ، فما اخافت هذه البادرة العثمانيين . وبدلاً من ان يفتحوا البحر الاسود لجيرانهم ، جيشوا حملة لاسترداد آزوف ، فتم لهم ذلك سنة ١٧١١ .

في عهد القيصرية حنة « ايفانوفنا » انقض الروس على المدينة وانتزعوها من العثمانيين وبلغوا مصب نهر الدنيبر . فهاجت الخواطر في اوروبا الغربية وانعقد مؤتمر بلغراد . فشدت فرنسا ازر الامبراطورية العثمانية وكان ان حرمت روسيا ثمة انتصارها ، فلم يعط لها آزوف . وكل ما نالته هو اعلان هذا الميناء منطقة حيادية . وهكذا ظل البحر الاسود وبحر آزوف مقفلين ، وامنت فرنسا مزاحمة الروس لها في البحر الابيض المتوسط .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر فكرت كاترين الثانية - وهي من اصل الماني - باقتحام المضائق من الغرب اي من البحر المتوسط ، على ان تمهد لهذه المغامرة باثارة الرعايا العثمانيين الذين استطاعوا الحفاظ على الدين المسيحي . وقد قام الاسطول الروسي بهدم المحاولة الجريئة فاقحق في اقتحام الدردنيل والبوسفور ولكنه استطاع تحطيم الاسطول التركي في جون « شيو » (في موقعة ٦ تموز

(١٧٧٠) فكان لهذا الحدث صداه البعيد في العالم .

وقد كرس معاهدة « كوجشوك كاينرجي » (١٢ تموز ١٧٧٤) الانتصار الروسي ووضعت حداً للنزاع ، وامنّت للروس فوائد عميمة . فقد نصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة على تحويل السفن الروسية حق الانتقال من البحر الاسود الى البحر الابيض (بحر ايجيه) وحق الرسو في الموانئ التركية القائمة على البحرين المذكورين وفي منطقة المضائق نفسها .

كان المعاهدة صداها في لندن ، فكتب وزير الشؤون الخارجية الى السفير البريطاني في بطرسبرج ما نصه :

« لا شك في ان المعاهدة التي عقدت اخيراً بين كاترين الثانية والسلطان العثماني قد فتحت آفاقاً جديدة امام التجارة الروسية ، كيف لا والمادة الحادية عشرة تجيز لسفن هذه الدولة الملاحة في البحار التركية دون قيد ولا شرط . فاذا القينا نظرة على الخريطة نرى ان الروس امنوا لتجارهم اسواقاً جديدة بعد ان فتح العثمانيون امام سفن جيوانهم الممرات البحرية واطلقوا لها حرية العمل في البحر الاسود . »

لم تكتف كاترين بهذه النتيجة ، فحاولت سنة ١٧٧٦ ادخال سفنها الحربية الى الدردنيل بعد ان اوهمت الاتراك انها سفن تجارية . ولكن الحيلة لم تنل على الباب العالي ، وكادت الواقعة تقع مجدداً بين الدولتين لو لم يتراجع الروس في اللحظة الاخيرة وبوافقوا على تحديد عدد السفن التجارية التي يحق لها عبور المضائق خلال سنة . وقد جعل هذا العدد موازياً لما نالته من قبل كل

من انكلترا وفرنسا .

وفي العام ١٧٧٩ رزقت القيصرية ولياً للعهد سميته قسطنطين . فأوحى اليها هذا الاسم خطة لاحتلال القسطنطينية وتقطيع اوصال الامبراطورية العثمانية ، على ان يطلق على عاصمة السلاطين اسم « ترارغراد » (مدينة القيصر) وتلحق بها الولايات العثمانية التي تقطنها اكثرية يونانية ، فيتألف منها جميعاً مملكة مستقلة تابعة سياسياً وعسكرياً لروسيا . وبانتظار تحقيق هذا المشروع اضحت جيورجيا محمية روسيا ، وضمت بلاد القرم الى الامبراطورية المقدسة (١٧٨٤) واعترف الباب العالي لروسيا بامتيازات اقتصادية كالتى كان الغربيون يتمتعون بها .

وبعد ان انشأت كلتین قاعدة سيياستبول في القرم ، دعت امبراطور المانيا الى زيارتها ، وتقعدا معاً موانئ الجنوب . وفي احدى الحفلات مر العاهلانات تحت قوس نصر توسطته لوحة كتبت عليها هذه الكلمات المثيرة : « طريق بيزنطة المقدسة ! » وبعد ايام ترأست القيصرية في « خرسون » مؤقراً عسكرياً بينا احتشد اسطولها في سيياستبول . فما كان من الاسطول العثماني الا ان تجمع عند مصب الدنيبر . وما عمت الحرب ان نشبت بين الدولتين (آب ١٧٨٧) فاستطاع الاسطول الروسي اخراج الاسطول العثماني من البحر الاسود واخضع هذا البحر لسيطرته التامة .

وفي العام ١٧٩١ وضعت معاهدة « ياسي » حداً للزراع ، فالحق ميناء « اوستشاكوف » بروسيا ، وتحلى العثمانيون نهائياً عن ساحل البحر الاسود الشمالي . اما اتفاق « كوجشوك كاينورجي » بشأن

الملاحة وعبور المضائق فقد ظل نافذاً ، وكانت تركيا قد اتاحت دخول البحر الاسود للسفن الجرمانية (١٧٨٤) والسفن الانكليزية (١٧٩٩) والسفن الفرنسية (١٨٠٢) والسفن الروسية (١٨٠٦) . ولكن حروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابوليون ادخلت مسألة المضائق في طور جديد .

المضائق في القرن التاسع عشر

اقضت حملة بوناپرت في مصر (١٧٩٨) مضاجع العثمانيين وادر كوا ان الخطر على الابواب . فعمل الباب العالي على ضم جهود السلطنة الى جهود انكلترا (الدولة البحرية التي تهتمها حماية طريق الهند) وجهود روسيا (الدولة البرية الوحيدة التي تستطيع نجدة تركيا) . وقد كتب السلطان الى القيصر الروسي يستنهضه ضد الفاتح الفرنسي . فعبر الاسطول الروسي البوسفور في ايلول ١٧٩٨ بينما كان الاسطول الانكليزي يحاول قطع المؤت والمدة عن بوناپرت في مياه مالطه ومصر . وقد تجاهل القيصر اسكندر الاول خطة جدته كاترين الرامية الى تقطيع اوصال الامبراطورية واتفق مع انكلترا على اضعافها دون ان يترب على ذلك انهايارها . ذهبت تركيا بعيداً في مساندة حليفها الجديدة وعدوتها بالامس ، فعقدت مع القيصر اسكندر الاول معاهدة (٢٣ ايلول ١٨٠٥) نصت احدى موادها على فتح المضائق امام البوارج الروسية وجعلت دخول البحر الاسود محظوراً على الاساطيل الاجنبية .

وعندما اضطرت تركيا لمخالفة نابوليون اقتحم الاسطول الانكليزي الدردنيل وكاد يبحل استمبول في آذار ١٨٠٧ لو لم يستبيل الاتراك في الدفاع عنها . ثم جاءت معاهدة « تيلسيت » تضع حداً للتراغ الفرنسي الروسي . وخيل للمراقبين ان نابوليون واسكندر الاول اتفقا على اقتسام الامبراطورية العثمانية . الا ان العاهلين لم يتوصلا الى التفاهم حول هذه القضية لان القيصر طالب بالمضايق وبالقسطنطينية ، فابى نابوليون اجابة هذا الطلب يقيناً منه ان من يسيطر على الدردنيل وعاصمة السلطنة يستطيع ان يفرض سيطرته على العالم . وفي العام ١٨٠٩ نقضت معاهدة « تيلسيت » واصبحت روسيا حليفة لانكلترا . وخذت تركيا حذو جاريتها ففقدت مع الانكليز معاهدة صلح سميت « اتفاق الدردنيل » ، وقد كرس احدى مواده مبدأ اغلاق المضائق في وجه السفن الحربية ، وهذا هو نص المادة : « لما كانت الامبراطورية العثمانية قد حظرت على السفن الحربية دخول قناة استمبول اي مضيق الدردنيل في حالتي السلم والحرب ، ولما كان استمرار هذا الحظر مفيداً لقضية السلم وكان من المرغوب فيه ان تنقيد به الدول الاجنبية كافة ، فالدولة الانكليزية تعد باحترام مبدأ اقفال المضائق في وجه السفن الحربية في حالتي السلم والحرب . »

وهكذا اعترفت هذه المادة بسيادة تركيا على المضائق . الا انها جعلت من انكلترا حارسة لهذه المضائق ، بالاشتراك مع الدولة ذات السيادة عليها .

محاولات تقوية الدول

في مؤتمر فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) تجنب مندوبو الدول اثاره مسألة المضائق لأن الانكليز والسباني النمساوي متروخ ادركوا ان البحث في هذه الناحية يحرج حتماً الى بعث المطامع الدولية في الامبراطورية العثمانية . وقد وضع متروخ مشروعاً يرمي الى ضمان سلامة تركيا ، فرفض مندوبو السلطان هذا المشروع لعلهم انه ضرب من الحماية ، وشاطروهم هذا الرأي القيصر اسكندر الاول . واثرت المسألة الشرقية مجدداً ابان حرب الاستقلال اليونانية (١٨٢١ - ١٨٢٩) فعززت روسيا موقفها ازاء تركيا واستطاع القيصر الجديد نقولا الاول جر الباب العالي الى التوقيع على معاهدة « اكرمان » (١٨٢٥) التي تضمنت لروسيا الحرية التامة في مياه الامبراطورية العثمانية (امنت هذه الحرية للسفن التجارية فقط) . وفي الوقت نفسه وعد الباب العالي بان ينظر بعين العطف الى المساعي التي يقوم بها القيصر من اجل السماح لسفن الدول الاجنبية بدخول البحر الاسود .

وفي العام ١٨٢٧ ظهر الاسطول الروسي مرة اخرى في البحر المتوسط واشترك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي في تحطيم الاسطول التركي المصري . ثم اجتاحت جيوش القيصر الاراضي البلقانية ، فاضطر الاتراك سنة ١٨٢٩ للتوقيع على معاهدة ادرنة . امنت المعاهدة لليونان استقلالها التام ونصت المادة السابعة منها

على ان المياه العثمانية منطقة مفتوحة في وجه السفن التجارية الروسية لا يجوز اقفالها بحال من الاحوال . وكل مخالفة من جانب تركيا لاحكام هذه المادة تعتبر عملاً عدائياً يقابل من جانب روسيا بفعل ثأري لا يسبقه انذار .

وفي العام ١٨٣٢ تعرض كيان الامبراطورية العثمانية للخطر من جراء ثورة محمد علي باشا المصري ، فاستعان السلطان جاره القيصر . فارسل هذا اسطوله وجيشه الى المضائق ونصب نفسه حامياً للدولة العثمانية . وكرست معاهدة « اونكيار » هذه الحماية لجعلها المضائق منطقة مفتوحة دائماً في وجه الاسطول الروسي . وتعهد السلطان بموجب ملحق سري باقفال المضائق في وجه سفن الدول الاخرى اذا طلبت اليه روسيا اقفالها .

وفي العام ١٨٣٥ رفض الباب العالي السماح لبارجة اميركية بعبور المضائق الى البحر الاسود لأن السفير الروسي اوعز اليه بهذا الرفض . وعلى اثر هذا احدث فطن الانكليز والفرنسيون الى اهمية الدور الذي تمثله روسيا في استمبول واحتجوا رسمياً ، ولكن دون جدوى ، على اعطاء القيصر امتيازاً في المضائق ليس لهم مثله .

نظام المضائق تحت الاشراف الاوروبي

بروي المؤرخ غبريال هانوتو كيف اخضعت المضائق لاشراف اوروبا بين ١٨٣٣ و ١٨٤٠ ، فيقول ان القائد الانكليزي الاشهر ولغتون نصح سنة ١٨٣٥ لوزير خارجية بريطانيا « بالمرستون » بان

يخاطب روسيا بهذه اللمجة : « ههنا ، نحن الانكليز ، الحفاظ على الامبراطورية العثمانية وهو ما تحرصون عليه انتم . تسعون الى جعل البحر الاسود بحيرة مقفلة ونحن نريدها كذلك . »

فاقتنع بالمرستون بضواب هذا الرأي ، وكانت مترنيخ الوزير النمساوي الداهية يفكر في اعتماد خطة مشابهة . وشعر الروس بأن الامر يوشك ان يفلت من يدهم فلم يعارضوا المشروع الانكليزي . وهكذا استردت تركيا سيطرتها الاسمية على المضائق وتولت الدول الاوروبية الاشراف على نظام الملاحة فيها .

وفي العام ١٨٣٩ تجدد النزاع بين السلطان ومحمد علي باشا فنصح القيصر للسلطان التفاهم مع العاهل المصري مباشرة ، ولكن مترنيخ بعث الى الباب العالي بمذكرة يخطر فيها بأن الدول الاوروبية اتفقت فيما بينها على مسألة المشرق ، لهذا ينبغي للسلطان ان يستشير هذه الدول قبل ان يقوم باي خطوة في النزاع الجديد . وتلا هذا المسعى مفاوضات بين لندن و فيينا و بطرسبرج اسفرت سنة ١٨٤٠ عن عقد معاهدة لندن بدون فرنسا . وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة على انه في حال اقدام محمد علي باشا على تهديد استمبول بتادير الدول الموقعة ، بناء على طلب السلطان ، الى اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية البوسفور والدردنيل والعاصمة استمبول . وتظل القوات الدولية في مراكزها الى ان يوعز السلطان باجلائها فتجلبو دفعة واحدة ، الروسية والنمساوية عبر البحر الاسود ، والانكليزية عبر البحر المتوسط .

وجاء في المادة الرابعة ان هذه العملية الحربية لا تمس بحال من

الاحول بسيادة تركيا على المضائق وبالنظام الذي يحظر على السفن الحربية الاجنبية دخول البوسفور والدردنيل .
وقد احتفظ السلطان في بروتوكول ملحق بحق السماح للبوارج الاجنبية الصغيرة بعبور المضائق عندما تقل السفراء او معاونهم .
وعلى اساس الاتفاق الانكليزي - التركي قامت عهدة المضائق المعقودة ١٨٤١ بعد عودة فرنسا الى مصف الدول العظمى . وتشتمل تلك العهدة على ثلاث مواد لا يختلف مضمونها عن مضمون الاتفاق المشار اليه . وقد تعهد السلطان في المادة الثالثة منه بان يدعو الدول غير الموقعة للانضمام الى الدول العظمى .

صياغة البحر الاسود

واجه نظام المضائق بشكله الجديد حنة قاسية ابان حرب القرم عندما خاضت فرنسا وانكلترا غمار الحرب تأييداً لتركيا .
اثارت روسيا الحرب لانها وجدت في الوصاية الاوروبية على الامبراطورية العثمانية تدبيراً موحهاً ضدها . وكان نجاح نقولا الاول في القضاء على ثورة البلقان قد فتح الاعين على تزايد قوة الروس . فلما شرع القيصر يتحدث عن وجوب اقتسام تركية « الرجل المريض » والحاق استيول بروسيا ووضع ارثوذكس السلطنة تحت حماية بطرسبرج ، ادرك الانكليز والفرنسيون ان القيصر لا يتردد في مهاجمة جارته ، وعرضوا على الباب العالي مساعدتهم ، فقبلها .
وفي اوائل تموز ١٨٥٣ عبر الجيش الروسي نهر « بروت » . وعلى

الآثر دخل الاسطولات الفرنسي والانكليزي الدردنيل عملاً بعهدة المضائق للدفاع عن سلامة اراضي الامبراطورية العثمانية . فانهت روسيا الدولتين بحرق العهدة وشهرت الحرب ضدّها ، فردت باريس ولندن بعقد محالفة مع الباب العالي وعرفت تلك الحرب باسم « حرب القرم » .

وبعد انتهاء النزاع انعقد مؤتمر باريس واثار الحلفاء المنتصرون مسألة البحر الاسود والمضائق وفي نيتهم تجريد روسيا المنهزمة من امتيازاتها في البحر المذكور . وقد تم التوقيع على معاهدة باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦ ، والحق فيها اتفاق خاص بالمضائق يؤكد احكام عهدة ١٨٤١ ، وتنص المادة الثالثة منه على السماح لكل من الدول العظمى بارسال سفينتين الى البحر الاسود للحفاظ على الامن والنظام في موافى مصب الدانوب . ونصت المادتان الحادية عشرة والرابعة عشرة على جعل البحر الاسود منطقة حيادية . وهذا هو نص المادة الحادية عشرة :

« اصبح البحر الاسود بحراً حيادياً ، مفتوحاً في وجه السفن التجارية في كل وقت . اما السفن الحربية فدخلوها اليه محظور سواء اكانت للدول الواقعة على البحر المذكور ام للدول الاخرى . »
اي ان المعاهدة اعتبرت البحر الاسود بحراً مفتوحاً وحرراً . وجاءت المادة الثانية عشرة فأمنت للتجارة الحرة التامة في البحر المذكور والزمّت روسيا وتركيا بقبول المعتمدين القنصلين في موائثها ، وحظرت المادة الثالثة عشرة على الدولتين انشاء ترسانات بحرية وقواعد بعد ان اعلن حياد البحر .

الرد الروسي

رسمت روسيا خمسة عشر عاماً في قيود معاهدة باريس الثقيلة .
وكان قد مضى سبعة اعوام على عقدها لما صرح القيصر اسكندر
الثاني في مجلس الوزراء بقوله : « منذ سبع سنوات وقفت على معاهدة
باريس ، فكان ذلك من الذين وضعوها خيانة صارخة . »
وانتظر الروس الطرف الموآتي كي ينقضوا « المعاهدة الجائرة »
كما سماها الانكليز فيما بعد . وعرض هذا الطرف على اثرهزيمة فرنسا
في الحرب السبعينية . ووافق بسمرك ، رجل الساعة ، على اعادة النظر
في معاهدة باريس ، ولم يمانع الاتراك في ذلك مشرطين بقاء
المضايق مقفلة .

وفي اثناء المساعي الدبلوماسية اصدرت بطرسبرج بياناً ذكرت
فيه ان معاهدة باريس ظلمت روسيا لانها حظرت عليها تسليح
موانئها على البحر الاسود ، واغضت عن تسليح تركيا للمضايق وبحر
مرمرة . ثم اشارت الى الاتفاقات الخاصة بالدردنيل ، وقالت ان
الدول الموقعة عليها نقضتها اكثر من مرة ، لهذا لا يسع روسيا البقاء
مكتوفة اليدين . على ان مطالبتها بالغاء معاهدة باريس وملاحقتها
ليس معناه ان القيصر يرغب في اثارة المسألة الشرقية مجدداً .
نهدت انكلترا لمعارضة الطلب الروسي وحجتها ان هذا الطلب
يهدد بنسف القانون الدولي من اساسه . وبعد اخذ ورد طويلين
اقترح بسمرك عقد مؤتمر في لندن . وانهقد المؤتمر فعلاً واسفر عن

عہدہ ۱۸۷۱ء

الف المادة الاولى من عہدہ لندن المواد التاسعة والثالثة عشرة
والرابعة عشرة من معاہدہ باريس والملحق التركي - الروسي المرفق
بہا ، ونصت المادة الثانية من العہدہ على ما يلي :

« يظل مبدأ اقفال البوسفور والدردنيل معمولاً بہ وفقاً لاحكام
معاہدہ باريس المؤرخة ۳۰ آذار ۱۸۵۶ . على ان يكون لجلالة
السلطان الحق في فتح المضائق المذكورة ، في السلم ، لدخول السفن
الحربية الصديقة والحليفة ، اذا رأى الباب العالي ذلك ضرورياً لضمان
تنفيذ احكام معاہدہ باريس . »

ونصت المادة الثالثة على بقاء البحر الاسود مفتوحاً في وجه
جميع السفن التجارية . وهكذا وضعت عہدہ لندن حداً لحياض البحر
الاسود . اما المضائق فظلت مقفلة مبدئياً في وجه البوارج ، وترك
للسلطان حق فتحها كلما قضت الحاجة بہ .

محاوالت الروس ابلان الوزمة الشرقية

جاءت اتفاقات المضائق الجديدة في وقت كانت حركة الوحدة
السلافية في مستهلها . وقد كان في رأس اهداف الصقالبة (السلاف)
جعل القسطنطينية او القيصريّة كما كانوا يسمونها عاصمة الاتحاد الصقلي
(السلافي) المؤلف من اليونان والمجر ورومانيا والخاضع لبطربرج .
ويمكن القول ان الحرب الروسية التركية (۱۸۷۷ - ۱۸۷۸) كان
الدافع اليها الحركة الصقلية . وقد تنبه الانكليز في حينه الى مرامي

القيصر ، فبعثت لندن الى حكومته بذاكرة مؤرخة ٦ آذار ١٨٧٧ تؤكد فيها عزمها على حماية قناة السويس ومصر ، وتعلن صراحة عن معارضتها لكل خطوة ترمي الى انتزاع القسطنطينية من ايدي العثمانيين والى المساس بنظام المضائق التركية . وقد حارح الروس الى تهدئة خواطر الانكليز وتبديد مخاوفهم مؤكدين ان الاستيلاء على القسطنطينية لضمها الى روسيا لم يدر في خلد القيصر اقتناعاً منه بان مصير هذه المدينة لا يمكن البت به الا في تسوية عامة . اما المضائق فقد وصفها بطرسبرج همزة الوصل بين عالمين . ولهذا يجب ان تسوى مشكلتها في مؤتمر يحضره اصحاب العلاقة . الا ان وزير القيصر الاول غورتشاكوف كتب الى السفير الروسي في لندن يقول ان الصلح قد بُعِث على تركيا في القسطنطينية نفسها وان روسيا ستصر على تعديل نظام المضائق .

ورافق تبادل المذكرات مظاهرات عسكرية ذات مغزى . فعبور الروس نهر الدانوب . واحتشد الاسطول الانكليزي في جوت « بيزيكا » استعداداً لترحيل الرعايا الانكليز في القسطنطينية ، على حد ما جاء في بيان لوزير الخارجية البريطانية . وفي الوقت نفسه كانت القوات البرية تتجمع في مالطه .

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٨٧٧ رفع نيليدوف مبعوث القيصر الى الباب العالي مذكرة جاء فيها ما نصه :

« كان هدف سياستنا البحرية وما يزال تأمين حرية الملاحة بين البحر الاسود والبحر المتوسط ، ومنع الاساطيل المعادية من تهديد سواحلنا . لهذا يحسن بنا وبكم ان نجد حلاً يضمن بقاء المضائق

مقفلة في وجه الاساطيل الاجنبية ، على ان تتمتع سفننا وحدها بحرية عبور البوسفور والدردنيل في حالي السلم والحرب . »
وبعد احتلال « بليفنا » عرض الانكليز وساطتهم فرفضها الروس .
وادركت لندن ان القيصر سيحاول التفاهم والباب العالي مباشرة ،
فنهته الى ان الدول الموقعة على معاهدي ١٨٥٦ و ١٨٧١ يجب ان
تشارك في مفاوضات الصلح . وكانت القوات الروسية قد اقتربت
من « غاليبولي » ولكن الاسطول الانكليزي سبقها الى دخول بحر مرمرة
بالرغم من معارضة السلطان . فأبرق الباب العالي الى الملكة فكتوريا
محتجاً ، فاشتطت لسحب اسطولها ابتعاد الروس عن غاليبولي . وقد
كانت . فانسحبت البوارج الانكليزية نحو « مودانيا » واحتشدت
الوحدات الروسية في « سان ستيفانو » حيث بدأت مفاوضات الصلح .
ولكن بسمارك سارع الى التدخل فاقترح عقد مؤتمر اورويي تخضره
روسيا وتركيا . فانعقد المؤتمر في برلين واضطرت روسيا للتنازل عن
معظم ما احرزته في مفاوضاتها المباشرة مع تركيا المغلوبة على امرها
ورضيت بالمحافظة على الوضع الراهن في المضائق (اي ان معاهدة
برلين المؤرخة ١٣ تموز ١٨٧٨ ابقت نظام المضائق على حاله) .

المضائق في القرن التاسع عشر

قلنا ان الاتفاق الذي نظم الملاحة في البحر الاسود (اتفاق
١٨٧١) اجاز للسلطان فتح المضائق كلما وجد موجباً لهذا التدبير .
وفي مؤتمر برلين ١٧٧٨ قال اللورد ساليسبوري ان السلطان يستطيع

فتح البوسفور والدردنيل دون ان يستشير الموقعين على معاهدة ١٧٧١ ، فانكر المندوب الروسي على السلطان هذا الحق ، وقال ان استشارة الدول الموقعة لا بد منها لان الباب العالي لا يملك حق الانفراد بالعمل .

وكان ان اتخذ السلطان قرارات معينة تتعلق بالمضائق دون ان يعود الى الدول الموقعة على اتفاق لندن .

ففي ١٨٩٥ - ١٨٩٦ اثارت المذابح الارمنية نغمة العالم الاوروبي واقتربت انكلترا تدخل الدول العظمى . وسرعات ما ارسلت بارجتين الى بحر مرمرة . اما روسيا فقد راحت تتحفز لاحتلال استنبول . فاحتج الباب العالي على التدبيرين واتهم انكلترا بخرق معاهدي لندن وبرلين .

وفي اواخر آب ١٩٠٢ طلبت روسيا السماح لاربعة سفات مجردة من السلاح بعبور المضائق الى البحر الاسود ، فوافق السلطان على هذا الطلب ، واحتجت انكلترا على هذا السماح فرفض الباب العالي احتجاجها .

وفي اثناء الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) سمح السلطان بمرور سفينتين روسيتين الى البحر المتوسط بعد ان اوهمته بطرسبرج انهما سفينتان تجاريتان . ولكن سرعان ما اتضح انهما بارجتان موهتان ، وقد اغرقتا سفينة انكليزية في البحر الاحمر .

وعندما عقدت فرنسا وانكلترا وروسيا الحلف الثلاثي ، خيل لكثيرون ان لندن تبنت النظرية الروسية بشأن المضائق ووجوب فتحها في وجه البواب الحربية . الا ان الانكليز رفضوا تعديل

نظام البوسفور والدردينل عندما اقترح الروس هذا التعديل في خريف ١٩٠٨، وصرح وزير الخارجية في مجلس العموم بان انكلترا مستعدة الموافقة على فتح المضائق اذا شمل هذا الامتياز اساطيل دول البحر المتوسط واتخذ برضى تركيا .

رفض الباب العالي وقتئذ اعادة النظر في نظام البوسفور والدردينل ، فأعاظ هذا الرفض السلطات الروسية ووضع السفير « بازيل » تقريره المشهور عن المضائق (وضع تقريره بناء على طلب وزير خارجية القيصر سazonov في اوائل ١٩١٣ ونشره الجمر بعد ثورة ١٩١٧) ، وقد جاء فيه قوله :

« ينبغي لنا ان نفرض سيطرتنا على المضيقين لنؤمن لانفسنا منفذاً الى البحر المتوسط . اما احتلال البوسفور ودردينل فيتيح لنا حماية مصالحنا في منطقة البحر الاسود .

« وعندي ان اعتمادنا على مساعدة اليونان في احتلال المضائق ليس من الحكمة في شيء . ذلك بان اليونانيين يطمحون الى السيطرة على القسطنطينية وهو ما نطمح اليه نحن . اما السعي الى انشاء قاعدة روسية على بحر ايجيه فقد يجر الى عواقب وخيمة . »

وعلى اثر اطلاع القيصر على هذا التقرير انعقد مؤتمر سري برئاسة سazonov (شباط ١٩١٤) وقرر المؤتمرون وجوب تعزيز الاسطول الراسي في البحر الاسود ليتمكن من سحق الاسطول التركي الذي ضم دارعتين جديدتين صنعتا في التوسانات الانكليزية . وعرض المؤتمر ايضاً لتزايد النفوذ الالماني في استنبول ، لان تعيين الجنرال ليان فون ساندروس مفتشاً للجيش العثماني فسر في بطرسبرج

بانه محاولة المانية للتدخل في مسألة المضائق تدخلاً يجعل منها المشرفة الفعلية عليها .

وهكذا لم تبق انكلترا وحدها مصدر المتاعب الروسية في المياه التركية ، وقد صرح الامير «توبتسكوي» في معرض الكلام على اهداف روسيا بقوله :

«نحن نفضل ان نبليغ اهدافنا (احتلال استمبول والمضائق) ونحن حلفاء لفرنسا وانكلترا . ولكن اذا رفضت الدولتان ، فاننا لن نتردد في مخالفة المانيا على الاساس نفسه .»

وفي اول آب ١٩١٤ اعلنت المانيا الحرب على روسيا ووقعت في اليوم التالي على ميثاق سري مع الباب العالي . وفي الرابع من آب اكد الصدر الاعظم لمثلي الحلفاء ان تركيا ستزعم الحياد الدقيق . وفي ٨ منه اكد لهم انه لن يسمح للدارعتين الالمانيتين بوسلو وغوبن بدخول المضائق . الا ان هذا لم يمنع الدارعتين من عبور الدردنيل والبوسفور . وكان جواب الباب العالي على احتجاج الحلفاء ان تركيا اشترت السفينتين الحربيتين من المانيا .

وفي اواخر آب طلبت المانيا والنمسا من تركيا دخول الحرب لان جبهة الحلفاء الغربيين لم تتداع خلافاً لما ظنه القادة الالمان ، فعهدت استمبول الى الدارعة «حميدية» واربع نسافات بان تشترك في ضرب اوديسا ونوفوروسيسك وتبودوثيا مع الدارعتين «غوبن» و « بوسلو » . فاحتجت بطرسبرج ثم انذرت جارتها ، فرفض الاتراك الانذار .

وفي ٣١ تشرين الاول ١٩١٤ غادر استمبول سفراء انكلترا

وفرنسا وروسيا .

وبقيام حالة الحرب بين تركيا والدول الثلاث وقف العمل بمعاهدتي لندن وبرلين . واعيدت مسألة المضائق الى بساط البحث عندما منع اليها القيصر نقولا الثاني في منشوره المؤرخ اول تشرين الثاني : « نسال الله ان يتبع لنا في هذه الحرب التي نخوض غمراتها ضد عدوتنا التقليدية تركيا ، ان تحل في مصلحتنا القضايا التاريخية المعلقة وفي رأسها قضية شواطئ البحر الاسود . »

وقد تحمس الشعب الروسي لهذه الاشارة واخذ الناس يتحدثون عن كنيسة القديسة صوفيا ووجوب استردادها . وفي شباط ١٩١٥ صرح وزير الخارجية في المجلس الروسي (دوما) بقوله :

« المضائق هي مفتاح بيتنا فينبغي لنا ان نضع ايدينا عليها وعلى الشواطئ المجاورة لها . » وكتب الامير « تروبتسكوي » الى القيصرة الكسندرا يقول : « هناك حل واحد معقول لمسألة المضائق وهو ان تصبح القسطنطينية والبوسفور والدردنيل جزءاً من روسيا المقدسة لا يتجزأ . وكل حل غير هذا لا يعدو كونه حلاً مؤقتاً . » الا ان الروس لم يقوموا باي حملة جدية في سبيل السيطرة على المضائق التي حصنها الالمان تحصيناً قوياً جداً ، لأن الاسطول القيصري اصاب منذ الاسبوعين الاولين للحرب باضرار جسيمة .

اما الحلفاء الغربيون فقد فكروا في مهاجمة البوسفور والدردنيل في اواخر العام ١٩١٤ . ومالبت ونستن تشرشل وزير البحرية يومئذ ان وضع خطة الهجوم وعرضها على الحكومتين الفرنسية والانكليزية ، فوافقا عليها في ٢٨ كانون الثاني ١٩١٥ ، وطلبتا الى

روسيا ان تساهم في العملية فأعذرت بان اسطولها لا يستطيع القيام بدور ذي شأن . وفي اوائل آذار وضع فيزييلوس الاسطول اليوناني وخمسة وثلاثين الف مقاتل تحت تصرف الحلفاء . وحشد الروس فرقين في اوديسا وباطوم .

وفي ١٠ آذار بعثت بطرسبرج بمذكرة الى لندن وباريس تطالب فيها صراحة باستمبول والشواطىء الغربية للبوسفور وبحر مرمرة والدردنيل ، وبتراقيا الجنوبية وبعض جزر بحر مرمرة ومصب نهر سكاريا وخليج « اسמיד » . واوضحت المذكرة ان ظهور بوارج يونانية في مياه القسطنطينية لن يقابل بارتياح في بطرسبرج . وبعد اربعة ايام وافقت انكلترا على المطالب الروسية . اما فرنسا فقد اعلنت موافقتها عليها في العاشر من نيسان ١٩١٥ .

وفي هذه الاثناء شن الفرنسيون والانكليز هجومهم على المضائق (في ١٨ آذار ١٩١٥) فاحقق اخفاقاً ذريعاً . وفي ٢٥ نيسان من العام نفسه نزلت القوات المتحالفة في شبه جزيرة « غاليبولي » ولكنها اضطرت للجلاء عنها بعد سبعة اشهر (تشرين الثاني ١٩١٥) . الا ان الحلفاء الغربيين استطاعوا التغلب على تركيا بوسائل اخرى بينما كانت روسيا تخرج من الميدان كنتيجة منطقية لفوز الثورة الحمراء . وقد رأينا السلطان محمد السادس يتوعد الى انكلترا بعد هزيمة السلطنة ، فيوقع مندوبوه على الهدنة في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ على ظهر طراد بريطانية . وفي ١٣ تشرين الثاني ظهرت اساطيل الحلفاء ، بما فيها الاسطول اليوناني ، في البوسفور . ومالبت الجيش الفرنسي بقيادة «فرانشه ديسبري» ان دخل عاصمة السلاطين دخول الفاتحين ، ولكن

الانكليز حاولوا ، فور انتهاء النزاع ، ان يخضعوا لسيطرتهم التامة البوسفور والدردينيل والشرق كله متجاهلين المطامح الفرنسية والروسية . وهكذا تبخر حلم روسيا التاريخي ، وعمدت انكلترا بالاتفاق مع اليونان الى بعث الامبراطورية البيزنطية بشكل مصغر ، فكانت المحاولة الانكليزية ضد امتصبول (١٦ تموز ١٩٢٠) ، وكان الهجوم اليوناني في آسيا الصغرى ، وعقب ذلك كله معاهدة « سيفر » .

معاهدة سيفر وعهدة ١٩٢٣

نالت اليونان ، بمقتضى معاهدة « سيفر » (١٠ آب ١٩٢٠) ، مقاطعة تراقيا وشبه جزيرة غاليبولي ، اي الشاطئ الشمالي للدردينيل ، كما نالت حيزاً من آسيا الصغرى يحيط بمدينة ازميز .
اما مسألة المضائق فقد حلتها معاهدة سيفر في مصلحة المنتصرين ، وضحت الى حد ما بمصالح دول البحر الاسود يجعلها سلامة هذه الدول متوقفة على السلامة العامة . واعتبرت المعاهدة البحر الاسود بحراً حراً . واشتملت على نص يجعل من المضائق في السلم والحرب ممراً حراً للسفن التجارية والحربية . وحظر استخدام البوسفور والدردينيل في الحرب (كقاعدة او كهدف) كما حظر فرض الحصار عليهما الا اذا اقتضى هذا التدبير مقررات تتخذها عصبة الامم .
ونيطت ادارة المضائق بلجنة دولية تتمثل فيها فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة واطالياً واليابان (لكل من هذه الدول صوتان) ورومانيا واليونان (لكل منهما صوت واحد) . على ان

تضم ممثلين لتركيا وبلغاريا وروسيا بعد انضمامها الى عصبة الامم،
ويكون لكل منها صوت واحد .

ولاجل تأمين حرية المرور في المضائق نصت المادة ١٧٩ على
تزع سلاح المنطقة المحيطة بالبوسفور والدردينيل وبحر مرمرة وخمس
جزر واقعة خارج الدردنيل . والى ان يتم تنفيذ احكام هذه المادة
تحتل القوات المتحالفة المنطقة السالفة الذكر .

الا ان احكام معاهدة « سيفر » لم تقم بالتنفيذ للاسباب التالية :
تصكرت اليونان لفنيزيلوس صديق الحلفاء لتسليم زمامها مجدداً
للملك قسطنطين صديق المانيا . وظهرت الحركة العثمانية في تركيا
وعظم شأن الغازي (مصطفى كمال) بعد انتصاراته في آسيا الصغرى
حيث اكره الجيش اليوناني على التخلي عن معظم مكاسبه . وكان
الانكليز يؤيدون اليونان . اما فرنسا واطاليا وروسيا السوفياتية فقد
كانت تعطف على الكماليين ولا تضن عليهم بالمساعدة .

وقد سارع السوفيات الى الاعتراف بحركة مصطفى كمال ففقدوا
مع الغازي في ٢٣ آب ١٩٢٠ اتفاقاً سياسياً . فتعهد الوطنيون
الاتراك بان يستشيروا جارتهم روسيا السوفياتية قبل ان يعقدوا
اتفاقات مع الحلفاء ، وتعهد الروس بدعم المطالب القومية التركية
معنوياً ومادياً . وهكذا لم تبقى تركيا « العدو التاريخي » في نظر
الروس الحمر ، فهي ، بعد ان اصبحت دولة علمانية ، جارة صديقة
خليفة بالمساعدة والتشجيع . وقد صرح لينين لمناسبة عقد الاتفاق
بانه عقد طبيعي بين جارتين تريدان ان تعيشا بسلام ووفاق .
ولكن المراقبين الاجانب ادركوا ان موسكو وحكومة الغازي

اقتنعنا أخيراً ان للبلدين مصالح مشتركة يحسن بها الدفاع عنها ضد الدول الغربية ولاسيا انكلترة .

وبعد اخفاق مؤتمر لندن (شباط ١٩٢١) الذي لم ينجح في ارضاء اليونانيين والأتراك في وقت معاً ، عقد السوفيات والكماليون معاهدة جديدة تعهد بموجبها الطرفان بعدم الموافقة على كل تسوية او معاهدة دولية يحاول الإقوياء فرضها على احدهما او على كليهما . واشتملت المعاهدة على مادة سميت بموجبها قضية حدود ارمينيا . اما المضايق فقد ورد بشأنها في المادة الخامسة النص التالي :

« يرى الطرفان المتعاقدان ، رغبة منها في تنمية العلاقات التجارية بين الشعوب كافة ، ان تعقد الدول الواقعة على البحر الاسود مؤقراً تكون مهمته وضع نظام للمضايق التركية وللملاحه في البحر المذكور ، على ان لا تمس احكام النظام بسيادة الدولة التركية وعاصمتها استنبول . »

وهكذا تخلت روسيا السوفياتية عن مصالح روسيا القيصرية لقاء موافقة تركيا على اقصاء الدول الغربية عن المضايق . وقد رد الحلفاء الغربيون في السادس من آذار ١٩٢٢ بالدعوة الى مؤتمر يعنى بمصير الدولة التركية ويعمل على صون كيائها ضمن الحدود التركية اصلاً . وقبل ان ينعقد المؤتمر قام اليونانيون بمحاولة جديدة للاستيلاء على استنبول ، فاعترضهم الحلفاء وتولى الفرنسيون مهمة تنظيم الدفاع عن عاصمة السلاطين .

ولما افلحت هجمات مصطفى كمال المضادة في ابول من العام نفسه وكاد جيشه يتوغل في اوروبا نفسها ، تدخل الفرنسيون ، بمعرفة

الانكليز وموافقتهم ، لدى الغازي ، وكان ان عقدت الهدنة في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢ ، فاستردت تركيا بموجبها تراقيا حتى «مارتيزا» وما كانت قد فقدته في آسيا الصغرى ، واعيدت اليها استمبول والمضائق .

وفي اواخر ١٩٢٢ بدأت مفاوضات الصلح في لوزان ، واجتهد الحلفاء الغربيون في اسالة تركيا الى جانبهم ، فاشتط المندوبون الاتراك ان يكون وضع بلادهم في المؤتمر وضع الدولة المنتصرة لانها هزمت اليونان . فكان لهم ما ارادوا ، ولم تعامل تركيا المنتهزمة في الحرب العالمية بمثل ما عوملت به المانيا والنمسا وبلغاريا ، فقد اعترفت لها معاهدة الصلح بمحدودها الطبيعية ولم تنتقص من سيادتها . اما المضائق فقد عقد بشأنها اتفاق خاص وقعت عليه روسيا واوكرانيا وجورجيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا (من دول البحر الاسود) والولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا واطاليا واليابان وسربيا واليونان . وفي اثناء المداولات التي بدأت في الرابع من كانون الاول ١٩٢٢ وقف تشيرين وزير خارجية السوفيات وبسط وجهة نظر حكومته كما يلي : ١ - تقفح المضائق في وجه السفن التجارية في السلم والحرب ، ٢ - تقفل المضائق في وجه السفن الحربية في حالي السلم والحرب ، وتستثنى السفن الحربية التركية ، ٣ - يعترف لتركيا بحق تحصين الدردنيل والبوسفور . وفي السادس من كانون الاول خطب لورد كيرزون ممثل بريطانيا العظمى فقال ما حرفيته :

«كان هدف السياسة الروسية في عهد القياصرة وما يزال في عهد

السوفيات جعل البحر الاسود بحيرة روسية تتولى تركيا حراستها .
وقد جاء اقتراح تيشيرين مؤيداً وجهة النظر التركية في الظاهر
(طالب عصمت اينونو في الجلسة الاولى اقبال المضائق في وجه السفن
الحربية) ولكنه يرمي الى تمكين روسيا من الاستئثار بالبحر الاسود .
وبعد اخذ ورد سلم عصمت اينونو مندوب تركيا بفتح المضائق
في وجه السفن الحربية ، على ان يخضع مرورها لشروط وقود معينة
بحيث تتوافر الضمانات الكافية لسلامة تركيا . فوافقت فرنسا وانكلترا
وابطاليا على هذا الطلب . اما الاتحاد السوفياتي فقد وجد في الضمانات
المطلوبة عاملاً من عوامل النزاع ودليلاً على رغبة الحلفاء الغربيين
في تهديد سلامته . وقسم الوفد الروسي في ١٨ كانون الاول ١٩٢٢
مشروعاً يجعل من البحر الاسود بجزراً مغللاً ، ويجول تركيا حق فتح
المضائق في وجه السفن الحربية الصغيرة ولكن في احوال معينة .
الا ان المؤتمر رفض المشروع وافر في اول شباط ١٩٢٣ مشروع
اتفاق هذه احكامه الرئيسية :

١ - حرية المرور للسفن التجارية في السلم وفي الحرب اذا كانت
تركيا دولة محايدة . اما اذا كانت محاربة فحرية المرور تمنح لسفن
الدول المحايدة ويكون لتركيا حق تفتيشها . اما سفن الدول غير
المحايدة فيحق للاتراك ان يحولوا دون مرورها .

٢ - في السلم تفتح المضائق في وجه السفن الحربية بشرط ان
لا تتجاوز حمولتها حولة اقوى اسطول تملكه في البحر الاسود احدى
الدول الواقعة على هذا البحر . ويجوز للدول غير الواقعة
عليه ان يكون لها فيه ثلاث قطع لا تزيد حمولة

الواحدة منها على عشرة آلاف طن . وعلى دول البحر الاسود ان تقدم تقارير عن قواها البحرية .

٣ - في الحرب يخضع مرور السفن الحربية للقيود نفسها اذا كانت تركيا دولة محايدة .

٤ - اما اذا كانت تركيا دولة محاربة فتمتع سفن المحايدين بحرية المرور المقيدة بالشروط التي تفرض في حالة السلم ، وفي حالة الحرب اذا كانت تركيا محايدة .

٥ - يتعين على الفواصات ان تظهر كاملة على سطح الماء عند عبورها المضائق .

٦ - محظور على السفن الحربية الوقوف في المضائق الا اذا اضطررتها لذلك حالة البحر او خلل طارىء .

٧ - يمكن تركيا وسائر دول البحر الاسود ان تحدد عدد السفن الحربية التي يجوز لها زيارة موانئها .

٨ - تجرد من السلاح جزر بحر مرمرية ما خلا جزيرة « مير علي اداسي » ، وشواطئ البوسفور والدردنيل ، وجزر ساموتراس وليمنوس وتينيدوس ولاينوس في بحر ايجه .

٩ - يكون لاستمبول حامية مؤلفة من اثني عشر الف رجل ، وترسانة ، وقاعدة بحرية .

٠ - يتأسس لجنة المضائق مندوب تركي ، وتمثل فيها فرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان وبلغاريا . ويكون للولايات المتحدة الاميركية وروسيا السوفياتية وسائر دول البحر الاسود ممثلوها بعد موافقتها على هذا الاتفاق (رفضت

روسيا المشروع عندما عرض عليها) .

١١ - اذا خرقت دولة ما احكام هذا الاتفاق ترفع اللجنة الامر الى عصبة الامم . وتتعهد الدول الموقعة تنفيذ مقررات العصبة اذا خرقت احكام الاتفاق .

هذه هي عهدة لوزان او اتفاق المضايق لسنة ١٩٢٣ . وهي تجعل من تركيا سيدة موانئها ومضايقها ، وتجعل من استمبول قاعدة بحرية تركية .

عهدة مونتره ١٩٣٦

لم ترض عهدة لوزان الاتحاد السوفياتي ، وتظاهرت تركيا بالرضى لانه « لم يكن بالامكان ابدع بما كان » على حد تعبير نائب رئيس الوفد التركي عقيب ارفض المؤتمر . وبانتظار الظروف الملائمة لتعديل العهدة تعديلاً يحقق مصالح تركيا كاملة ، استمر الغازي في التردد الى جارتها السوفياتية ، وعقد معها ، في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ ، ميثاق صداقة ، عده بعض الدوائر السياسية رداً على فوز انكلترا بضم الموصل ومنطقتها البترولية الى العراق . (احتكمت تركيا وبريطانيا الى عصبة الامم فجاء قرار العصبة في مصلحة الانكليز) . وفي اواخر ١٩٢٩ جدت تركيا والاتحاد السوفياتي الميثاق المعقود بينهما . وفي العام التالي بدأ دور الانتقال بالنسبة الى تركيا ، فعقدت مع اليونان ميثاق صداقة وحياد . وفي العام ١٩٣٢ أصبحت عضواً في عصبة الامم (اي قبل انضمام روسيا الى العصبة بعامين) .

وما لبثت ان ساهمت في تحقيق الميثاق البلقاني الذي عقده بين
الأتراك والرومانيين واليونانيين واليوغوسلافين . وفي ٢٤ آذار
١٩٣٤ عقدت حكومة انقره مع حكومة موسكو ميثاق
عدم اعتداء .

وفي اثناء ذلك كله انتهزت تركيا الفرص المواتية لتعديل
احكام عهدة لوزان ولاسيما ما كان منها متعلقاً بتحصين المضائق .
وقد عرضت المناسبة الاولى في آذار ١٩٣٣ بان انعقاد مؤتمر تحديد
السلاح . فطالب المندوب التركي بالغاء القيود التي تغل نشاط بلاده في
حقل « التسليح المعقول » . وفي السابع عشر من نيسان ١٩٣٥ ردد
ممثلو تركيا النعمة نفسها في اجتماع عصبة الامم . ولكن الحلفاء
الغربيين لم يصيخوا باسماعهم الى الصوت التركي الا بعد نشوب
الحرب الايطالية الحبشية . فقد بعثت انقره الى الدول الموقعة على
عهدة لوزان مذكرة مؤرخة ١١ نيسان ١٩٣٥ تقترح فيها الشروع
في مباحثات حول نظام المضائق وضرورة تعديل احكام العهدة
المذكورة بحيث يمكن تركيا ان تزدود عن حياضها وتدافع عن
سلامة اراضيها .

وقد ردت حكومة صاحب الجلالة البريطانية معربة عن مرورها
بالبادرة التركية « التي تثبت امانة حكومة انقره للمبدأ الذي يحظر
نقض المعاهدات الدولية من جانب واحد » . وقررت الدول صاحبة
العلاقة عقد مؤتمر في « مونترو » في صيف ١٩٣٦ . وانعقد المؤتمر في
٢٢ حزيران من العام نفسه وحضره مندوبون عن اوستراليا وبريطانيا
العظمى وبلغاريا وفرنسا واليونان واليابان ورومانيا وتركيا والاتحاد

السوفياتي ويوغوسلافيا ، ورفضت حضوره ايطاليا واستنكفت الولايات المتحدة عن الحضور .

تبارى المندوبون في جلسة افتتاح المؤتمر في الامتداح من تركيا المسالمة . ولم يجد مبعوثو انقرة صعوبة ما في حمل المؤتمرين على التسليم بحق الدولة التركية في تحصين المضائق . ولما جاء دور نظام الملاحة روعي عند وضعه حالات ثلاث هي :

١ - في السلم يكون مرور السفن التجارية حراً مما تكن حمولتها وائياً كانت الراية التي تحقق فوقها . ويمكنها ان تمر عبر باب البحار التركية والبحر الاسود في النهار والليل .

٢ - في الحرب ، اذ كانت تركيا دولة غير محاربة تتمتع السفن التجارية بالحرية نفسها ولو كانت مسلحة بقطعة مدفعية .

٣ - في الحرب ، اذا كانت تركيا محاربة ، يخضع مرور السفن التجارية - حتى ما كان منها تابعاً لدولة ليست في حالة حرب مع تركيا - للشروط التالية : أ - لا يجوز لها مساعدة العدو بحال من الاحوال ، ب - لا يجوز لها عبور المضائق الا نهائياً ، ج - عليها اتباع الطريق الذي تعينه لها السلطات التركية .

ويسري الشرطان الاخيران على السفن التجارية عند قيام خطر الحرب .

وقد تم التفاهم بشأن هذه النقاط دون صعوبة مذكورة . ولم يكن الامر كذلك عندما جيء على ذكر السفن الحربية . وخيف في وقت ما ان ينتهي المؤتمر الى الاخفاق . فقد أصر الوفد البريطاني على اعتبار البحر الاسود بحراً حراً او دولياً ، وعارض في اعطاء دول

البحر الاسود امتيازات خاصة . اما لتنفوف رئيس الوفد السوفياتي فقد ردد النغمة الروسية القديمة : « البحر الاسود هو بحر مغلقل ، انه بحيرة روسية - تركية - رومانية - بلغارية . لهذا لا يجوز ان تخضع الملاحة عبر المضائق التركية للقوانين الدولية التي تخضع لها سائر المضائق الدولية . ولما كان البوسفور والدردنيل يؤديان الى البحار الحرة فيحسن بالمؤتمر ان يقرر اقفالها في وجه السفن الحربية التي تحاول دخول البحر الاسود من البحر المتوسط ، وان يتركها مفتوحة امام السفن التي تريد الخروج من البحر الاسود الى البحار الحرة . »

وبعد اخذ ورد رضي الوفد الروسي بان يجاز مرور السفن الحربية التابعة لدول غير واقعة على البحر الاسود ضمن الشروط الآتية : أ - في السلم اذا كان الغرض من مرورها القيام بمجاملة دولية ، ب - في الحرب او خطر الحرب اذا كان الغرض من مرورها تنفيذ تعهدات المساعدة المتبادلة او عملا بالاتفاقات الإقليمية كالحلف البلقاني والميثاق الفرنسي - السوفياتي .

وقد ايد وجهة النظر الروسية مندوبو فرنسا ورومانيا وتركيا ، وكتب لها الفوز مبدئياً . بقي ان يحدد المؤتمر نوع السفن الحربية التي يمكنها عبور المضائق . فاسترشد باتفاق لندن البحري (المعقود في ٢٥ آذار ١٩٣٦) فقصت عهدة مونثرو على ان حرية الملاحة في السلم لا تمنح الا للسفن الحربية الخفيفة والمساعدة . اما الدوارع والطرادات الثقيلة فيمتنع عليها ان تستأذن السلطات المختصة بالمرور . ووضعت قيود معينة على المرور عبر المضائق بطريق التوازيت

وعلى المدة التي تقضيها السفن الحربية التابعة لدول غير واقعة على البحر الاسود في هذا البحر . فقد نصت المادة العاشرة على منع دول البحر الاسود ميزة خاصة وهي تحويلها حق امرار سفن خط النار عبر المضائق ولو كانت محمولةا يربي على ١٥ الف طن ، بشرط انه يمر متفرقة ولا يخفى الواحدة منها اكثر من مدمرتين . واجازت المادة الثانية عشرة للدول نفسها امرار غواصاتها في المضائق سواء اوصت عليها في الخارج ام رأت ارسالها الى الترسانات الاجنبية لاصلاحها . اما الدول غير الواقعة على البحر الاسود فلا يجوز لها ان ترسل عبر المضائق سفناً حربية يربي محمولها على ١٥ الف طن ، ويزيد عددها على تسع . ويجب ان يسبق مرور هذه السفن اخطار ، ويحظر عليها الوقوف في المضائق اذا سمح لها بعبورها . وحظرت المادة الثالثة عشرة على غواصات الدول المذكورة دخول البوسفور والدردينل والخروج منها .

وقد حددت مدة بقاء السفن الحربية الاجنبية (غير التابعة لدول البحر الاسود) بواحد وعشرين يوماً ولو كان الغرض من دخولها بحاملة الدولة التركية في احدى المناسبات .

هذا في السلم . اما في الحرب فقد روعيت الاحوال التالية :
 ١ - تركيا دولة غير محاربة : في هذه الحالة يخضع مرور السفن الحربية المحايدة لنظام المرور في السلم . وتمنع بوارج الدول المحاربة من دخول المضائق . ويستثنى من هذا المنع السفن الحربية التي كانت بعيدة عن قواعدها عند نشوب الحرب ، والسفن التي تبادر الى العمل تنفيذاً لميثاق عصبة الأمم او لمساعدة احدى الدول المعتدى

عليها تنفيذاً لميثاق تعاون متبادل تلزم احكامه تركيا ويكون معقوداً في نطاق ميثاق العصبة ومدوناً في سجلاتها وفقاً للمادة الثامنة عشرة من الميثاق .

٢ - تركيا دولة محاربة : في هذه الحالة تخول المادة العشرون من عهدة مونترو الدولة التركية حرية تامة تـكـرس سيادتها على المضائق .

٣ - عند قيام خطر الحرب : في هذه الحالة يحق لتركيا ان تطبق احكام المادة العشرين بعد استشارة الدول الموقعة والامانة العامة لعصبة الامم .

اما الملاحة الجوية التي جعلت في عهدة لوزن جزءاً من الملاحة البحرية فقد اخضعت في مونترو لقيود خاصة . وقد طالبت تركيا بان تخضع الملاحة الجوية للانظمة الداخلية التركية . فوافق المؤتمر على هذا الطلب دون ما تحفظ فيما يختص بالطيران الحربي . اما الطيران التجاري فقد منع التسهيلات المعطاة له على الخطوط الجوية التي تربط آسيا باوروبا .

والفت المادة الرابعة والعشرون من عهدة مونترو اللجنة الدولية للمضائق (وهي اللجنة التي ألفت بموجب معاهدة سيفر) وعمدت باختصاصاتها الى الحكومة التركية . وعندما طالب المندوبون الاتراك بالغاء اللجنة ايدهم بحماسة المندوبون الرومانيون الذين كانت بلادهم تبرم بوجود لجنتين دوليتين احدهما اللجنة الاوروبية للدانوب . وبالغاء اللجنة وإطلاق يد تركيا في تحصين البوسفور والدردينيل ومنع دول البحر الاسود امتيازات خاصة فقدت المضائق صفتها الدولية وطابعها

الحيادي .

عقدت عهدة مونترو لمدة عشرين عاماً ، واشترط لنقضها ان يسبق ذلك اخطار مكتوب يبلغ الى اصحاب العلاقة قبل انقضاء مدتها بعامين . فاذا استوفى النقص هذا الشرط تدعى الدول الموقعة الى مؤتمر يتولى وضع عهدة جديدة .

ونصت احدى المواد على انه يحق لكل من الدول الموقعة ان تطالب بتعديل العهدة مرة كل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها . اما اعادة النظر في العهدة كاملة فيبدأ بالمفاوضات الدبلوماسية تمهيداً لانعقاد المؤتمر الدولي الذي تقدم ذكره .

المضايق في الحرب العالمية الثانية

لئن تكن عهدة مونترو المعقودة في التاسع من تشرين الثاني ١٩٣٦ قد حققت المطامح التركية ، فهي قد حملتها تبعات ثقيلة وجعلتها عرضة لمضاعفات وارتيابات دولية ذات شأن وخطر ، خصوصاً اذا قامت حالة حرب بين دولة من دول البحر الاسود ودولة لم تشترك في عقد اتفاق مونترو . ففي هذه الحالة يمكن هذه الدولة او تلك ان تطالب بفتح المضائق ، فاذا رفضت تركيا فتحها تتعرض لخطر الحرب .

وقد عانت تركيا الشيء الكثير من المضايق منذ ١٩٣٦ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية من جراء الالتزامات التي فرضتها عليها عهدة مونترو ، والتي عمدت كل دولة من الدول الموقعة الى تفسيرها

على هواها كلما آنتت من انقره ميلاً الى تقوية علاقاتها بدولة من الدول الكبرى .

شرع مصطفى كمال يوثق العلاقات بين بلاده والخارج في ايلول ١٩٣٦ عندما زار انقره ملك الانكليز ولقي من جانب الاوساط التركية ترحيباً حاراً . وفي العام التالي ، بينا كانت قضية لواء الاسكندرونة آخذة بالتطور في مصلحة الاتراك ، عمد اتاتورك الى تعزيز مركز بلاده في آسيا بعقد ميثاق « سعد اباد » بين تركيا وايران والعراق وافغانستان (٩ تموز ١٩٣٧) .

وفي التاسع من نيسان ١٩٣٨ قررت تركيا واليونان الاعتراف بالامبراطورية الايطالية الجديدة . وبعد اشهر منحت انكلترا الجمهورية التركية قرصاً كبيراً وما لبثت المانيا ان حذت حذوها .

توفي اتاتورك في تشرين الثاني ١٩٣٨ ، فخلفه عصمت اينونو . وفي نيسان ١٩٣٩ اضطربت الحالة الدولية من جراء غزو ايطاليا لاسبانيا ، فلم تردد تركيا في مخالفة الانكليز بعقد ميثاق للمساعدة المتبادلة « في حالة نشوب نزاع مسلح في حوض البحر المتوسط » ، واصدرت الحكومتان تصريحاً اكدتا فيه ضرورة الحفاظ على الامن في البلقان . وعرض التصريح للمضائق والبحر الاسود فالملح الى رغبة الدولتين في الحؤول دون خضوعها لسيطرة دولة طامعة .

وفي ٢٤ حزيران ١٩٣٩ عقدت فرنسا وتركيا ميثاقاً مماثلاً بعد ان الحق لواء الاسكندرونة بالجمهورية التركية . ورأت انقره ان تبقي على حسن العلاقات بينها وبين روسيا والمانيا وايطاليا ، فاصدرت تصريحاً اغربت فيه عن استعدادها لعقد موثيق صداقة وعدم اعتداء

مع كل من الدول الثلاث .

اندلعت نيران الحرب في ٣١ آب ١٩٣٩ بعد انقضاء اسبوع واحد على عقد الميثاق الالمانى - السوفياتى . وما لبثت نفط المانيا وروسيا ايديهما من بولونيا حتى دخلت موسكو في مفاوضات مع انقرة (٢٥ ايلول ١٩٣٩) لعقد ميثاق بين الدولتين . وقد تقدم الروس بمطالب بشأن المضايق اعتبرها الاتراك مستحيلة التحقيق ، فاختفت المفاوضات نهائياً في ١٨ تشرين الاول من العام نفسه . وفي اليوم التالي عقدت تركيا وفرنسا وبريطانيا العظمى معاهدة تحالف مدتها خمسة عشر عاماً . فاغضب العمل التركي الاوساط الالمانية وراحت الصحف تهديد تركيا بمصير شبيه بمصير بولونيا . اما الصحف الروسية فقد وصفت الحلف بأنه لغم جديد في « صرح اوروبا التواقة الى الهدوء . ولكن المطامع الاستعمارية تشيع فيها الاضطراب . »

الا ان هذه الحملات لم تمنع المجلس الوطنى التركى من ابرام المعاهدة الثلاثية (٨ تشرين الثانى ١٩٣٩) .

وفي ١٥ حزيران ١٩٤٠ دخلت ايطاليا الحرب ضد الحلفاء . وتوقع العالم نزول تركيا الى حلبة الصراع مظاهرة حليفتها فرنسا وانكلترا . ولكنها لم تفعل ، واعلنت في السادس والعشرين من حزيران انها دولة غير محاربة . واستمرت في موقفها هذا حتى بعد ان اجتاحت القوات الايطالية اليونان في ٢٨ تشرين الاول من العام نفسه . وما وافى تشرين الثانى حتى شرع الاتراك في التأهب لحرب دفاعية . وفي الاسبوع الثالث من الشهر نفسه اعلنت حالة الطوارئ في تركيا الاوروبية ومنطقة المضايق . وفي كانون الثانى ١٩٤١ احتشد

الجيش التركي في تراقيا ، وبدأت المباحثات الدبلوماسية والعسكرية بين الانكليز واركان الدولة التركية .

وفي اول اذار انضمت بلغاريا الى المحور وسمحت للقوات الالمانية بالمرور في اراضيها لتحشد على الحدود التركية - اليونانية . وسارع هتلر الى تظمين عصمت اينونو فبعث اليه برسالة شخصية مؤكداً احترامه لسيادة تركيا واستقلالها . وفي الوقت نفسه تبادلت موسكو وانقره مذكرات اكدت فيها كلتاها تفهما للموقف وحيادها التام في حال اضطرار جارتها لدخول الحرب دفاعاً عن سلامة اراضيها . في السادس من نيسان ١٩٤١ اجتاح الجيش الالمانى يوغوسلافيا واليونان . وبعد ان تم احتلالها في حزيران من العام نفسه استطاع فون بابن سفير الريخ في انقره ان يقنع تركيا بعقد معاهدة صداقة مع المانيا تنطوي على تعهد متبادل باحترام سيادة البلدين وكيانهما . وفي ٢٢ حزيران تحولت المانيا شطر روسيا السوفياتية فاعلنت تركيا حيادها . ولم تبدل موقفها بعد ان وقعت روسيا وانكلترا على اتفاق « العمل المشترك » ضد المانيا وحلفائها في اوروبا (١٠ تموز ١٩٤١) . وفي العاشر من آب اعلنت روسيا وانكلترا عن استعدادهما لمساعدة تركيا اذا استهدفت لاعتداء ما ، واكدتا انهما لاتفين التقدم بمطالب تتعلق بالمضايق ولا تفكران في استخدام اراضي البلاد التركية ومجارها وجوها في اغراضها الحربية .

وفي هذه الاثناء كانت المبادلات التجارية فاشطة بين تركيا والمجارين . واتفق لها ان اجازت مرور سفن حربية بحورية عبر المضائق (وقد اعترفت انقره بذلك بعد انتهاء الحرب) . ففي حزيران

١٩٤١ عبر البوسفور والدردينيل ناقلة الزيت الايطالية « تافيزيو » على انها سفينة تجارية . وفي تموز من العام نفسه عبرها الزورق الالماني « سيفلك » ، الا انه لم يكن مسلحاً . وحاولت ناقلة الزيت « تافيزيو » عبور المضائق مرة اخرى في التاسع من آب ١٩٤١ فرفض الاتراك السماح لها بالمرور وسجل لهم الروس هذا الرفض .

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ اعلن الالمان ان ١٤٠ الف طن من السفن المساعدة تنوي عبر المضائق ، فكان جواب انقره انها لن تسمح لهذه السفن بالمرور ، وستمنعها من ذلك بالقوة المسلحة اذا حاولت خرق حياد تركيا . وكان ان تراجعت المانيا . ولم يسجل خلال تشرين الثاني وكانون الاول مرور سفن محورية عبر البوسفور والدردينيل . ولم يعبرهما خلال العام ١٩٤٣ سوى عشر سفن حملتها مجتمعة عشرون الف طن .

وكانت تركيا قد عقدت مع المانيا في ٢١ كانون الاول ١٩٤٢ اتفاقاً تجارياً جديداً (مكملًا لاتفاقي تشرين الاول ١٩٤١ وحزيران ١٩٤٢) وقبل وقتئذ ان انقره اضطرت لجارة برلين لان فون بان السفير الالماني صرح اركان الحكومة التركية بان المهر هتلر يعتبر تهريبهم من عقد الاتفاق التجاري عملاً عدائياً موجهاً ضد الرينغ الثالث . الا ان زيارة ونستون تشرشل ادنه في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣ ما عنت ان شددت عزائم الاتراك . وفي كانون الاول من العام نفسه شخص عصمت اينونو الى القاهرة ليجتمع فيها بالرئيسين روزفلت وتشرشل وكان يرافقه فينو غرادوف سفير الاتحاد السوفياتي في انقره . وفي ربيع ١٩٤٤ تذبذبت السياسة التركية مجدداً ، واحتج

الانكايير والامير كيون على تزايد كميات « الكروم » المصدرة الى المانيا الهنارية ، فسويت هذه المسألة في ٢١ نيسان . وفي حزيران ١٩٤٤ احتج الحلفاء الغربيون على السماح لثاني سفن المانية مساعدة من طراز « ايمس » ولثمس سفن من طراز « غريغ » بعبور المضائق . وهبت الصحف السوفياتية تطالب بوضع البوسفور والدردنيل تحت اشراف دولي او يجعل رقابتها وحمايتها منوطتين بدولة يمكنها اداء هذه المهمة على الوجه الاكمل . وكان المستر ايدن وزير الخارجية في الحكومة البريطانية قد حدد يوم ١٥ حزيران لالقاء بيان في مجلس العموم عن هذه « المحاكمة » التركية . وفي اليوم نفسه استقال « مينينغلو » وزير الخارجية التركية وصرح خلفه بان تركيا لن تقدم بعد الآن على عمل مضاد لمصالح الحلفاء .

وقد استطاع الحلفاء حمل انقره على قطع العلاقات مع المانيا (ليل ٢ - ٣ آب ١٩٤٤) واحتاط الاتراك لكل طاريء قبل اعلانهم هذا القرار ، فاستدعوا سفنهم من بلغاريا ورومانيا ، واخضعوا بلادهم لنظام اطفاء الانوار ، واتخذوا التدابير اللازمة لاجلاء السكان عن المدن الكبيرة .

لم يثر العمل التركي رد فعل من جانب المانيا المنهكة القوى . وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٤٥ سمحت تركيا ، بناء على طلب الحلفاء الغربيين ، لبضع سفن تجارية بعبور المضائق الى البحر الاسود . وكانت مشحونة اعددة ومواد غذائية للاتحاد السوفياتي . وفي اوائل شباط انعقد مؤتمر « بالطا » وقبل اث روزفلت وتشرشل وافقا مبدئياً على اقتراح لستالين باعادة النظر في عهدة مونترو .

وفي ٢٢ شباط قرر المجلس الوطني التركي ، بناء على مذكرة تلقتها انقره من انكلترا ، اعلان الحرب على المانيا واليابان اعتباراً من اول آذار . ولكن هذا القرار لم يقدر باي تدبير عملي .

مسألة المضائق في الوقت الحاضر

ما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى اثارت روسيا السوفياتية مسألة المضائق . وقد مهدت لهذا العمل بنقضا معااهدة الصداقة والحيايد الروسية - التركية (عقدت هذه المعاهدة في باريس سنة ١٩٤٥ لمدة ثلاث سنوات ومددت سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات . وفي العام ١٩٣٥ جعلت لعشر سنين) . فقبول العمل السوفياتي في انقره برباطة جأش ، وصرح حسن سقا وزير الخارجية التركية بان انقره مستعدة لدرس المقترحات التي تری موسكو ان تتقدم بها . ولم ينتظر الوزير وصول هذه المقترحات ، فصرح للاقطاب الاربعة بان تركيا توافق على تعديل عهدة مونترو .

وفي ٢٢ حزيران ١٩٤٥ ابلغ فينوغرادوف ، سفير السوفيات في انقره ، الحكومة التركية ان حكومته مستعدة لان تعقد معها معااهدة جديدة اذا وافقت تركيا :

١ - على ضم ولايتي قارص واردهان ومنطقة اروين الى ارمينيا السوفياتية .

٢ - على اشراك روسيا في الاشراف على المضائق باعطائها قواعد على البوسفور والدردنيل .

٣ - على إعادة النظر في عهدة مونترو .

٤ - على تعديل الحدود التركية في القسم الاوروي .

٥ - على استبدال الدستور التركي الحالي من دستور اكثر ديموقراطية .

رفضت الحكومة التركية هذه الشروط وقام حسن سقا وزير الخارجية بزيارة للندن في العاشر من تموز حيث جرت له مباحثات مع المستر انطوني ايدن وسلم اليه مذكرة تؤكد فيها الحكومة التركية انها لن تمنح دولة من الدول قواعد على الدردنيل والبوسفور ، وانها مستعدة لجعل المرور حراً في المضائق تحت اشراف دولي ، مشروطة ان لا تمس حرية الملاحة بسيادتها وسلامتها وان توافق عليها الدول التسع الموقعة على عهدة مونترو .

وهكذا اوضحت تركيا انها لا تنوي الدخول مع روسيا السوفياتية في مفاوضات مباشرة لعقد اتفاق ثنائي بشأن المضائق .

وفي تموز وآب ١٩٤٥ انعقد مؤتمر «بوتسدام» فطلب الروس إعادة النظر في عهدة مونترو لان احكامها لم تبقى متلائمة ومقتضيات العصر . وقد وافق الاميريكيون والانكليز على ضرورة تعديل العهدة على ان تتصل كل دولة من الدول ذات العلاقة بالحكومة التركية مباشرة .

ومن هنا كانت تشبث الروس بوجوب عقد اتفاق ثنائي مع الاتراك . ولكن الانكلوسكسون ، مع تسليمهم بحق موسكو في مفاوضة انقرة ، يرون ان إعادة النظر في عهدة مونترو لا تجوز الا في مؤتمر دولي يضم الدول ذات العلاقة . وقد كانت من جراء

اشترك الولايات المتحدة في اصدار تصريح « بوتسدام » ان اصبح الامير كيون طرفاً جديداً في مسألة المضايق لانهم لم يوقعوا على عهدة مونترو .

وفي اوائل تشرين الثاني اهتمت مجلة « الاوقات الجديدة » السوفياتية تركيا بمساعدة دول المحور في الحرب العالمية الثانية . وبعد ثلاثة اسابيع اعلنت حكومة واشنطن عن استعدادها للمساهمة في اعادة النظر في عهدة مونترو ، وما لبثت ان تقدمت بمقترحات معينة ظفرت بتأييد بريطانيا العظمى (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٥) . وكانت اجل المعاهدة الروسية - التركية قد انتهى في السابع من تشرين الثاني ، فنشطت الدعاية السوفياتية للعمل ضد تركيا والنظام القائم فيها . وفي ١٤ منه بدأت الحركة الانفصالية في اذربيجان ورافقتها اشاعات مقلقة عن اتجاه الزحف الروسي ، فقبل ان الحمر يتقدمون بسرعة شطر طهران والحدود التركية .

وفي ٢ كانون الاول ١٩٤٥ صرح كبير اخبار الارمن بان ارمينيا السوفياتية تطالب بضم قارص واردهان واريفان اليها . وبعد يومين اثنين تظاهر الطلبة في استنبول وحطموا المكاتب التي تعرض مؤلفات وصحفاً روسية ، وهاجموا الصحف الموالية للاتحاد السوفياتي . فاحتجت موسكو على هذه المظاهرات « الفاسستية » ولم تقتنع بما تضمنته المذكرة الجوابية التركية من ايضاحات .

وفي ١١ كانون الاول صرح رئيس الحكومة التركية بان انقره تتبنى المقترحات الاميركية بشأن المضايق . وفي ١٤ منه نشرت الصحف السوفياتية مقالاً لبعض العلماء الجيورجيين يطالبون فيه بضم منطقة

« لازستان » الشرقية بما فيها مدينة طرابزون . فرد رئيس الحكومة التركية في ٢٠ منه بتصريح جاء فيه قوله :
 « نحن لا نريد شيئاً من جيراننا ولنا مستعدين للتنازل عن شبر واحد من اراضيها . »

وفي ربيع ١٩٤٦ زارت استمبول الدارعة الاميركية « ميسوري » وعدد من الوحدات الانكليزية . وكانت الغرض الرسمي من زيارة « ميسوري » نقل رفات سفير تركيا في الولايات المتحدة . وقد اثار هذه البادرة لغطاً في المحافل السياسية وعدها المراقبون دليلاً على اهتمام اميركا المتزايد في شؤون تركيا والمضايق .

واعقب هذا الحادث الانتخابات البلدية فالانتخابات النيابية في الجمهورية التركية . وقد اسفرت عن فوز حزب الحكومة باكثرية ساحقة . ولكن الصحف السوفياتية اكدت ان الانتخاب لم تكن حراً ونعت حزب الشعب التركي بانه حزب رجعي يعطف على الفاشستية ويحارب الديمقراطية .

وفي ٨ آب ١٩٤٦ بعث موسكو بمذكرة الى انقرة تتهمها بالسماح للسفن المحورية بعبور المضائق في الحرب ، وتبلغها في الوقت نفسه انها تقترح التعديلات التالية لاتفاق المضائق (عهدة مونترو) :
 ١ - تفتح المضائق في وجه السفن التجارية ايأ كانت الدول التي تنتمي اليها هذه السفن .

٢ - تفتح المضائق في الحرب والسلم على السواء في وجه السفن الحربية التابعة لدول البحر الاسود .

٣ - لا يجوز فتح المضائق في وجه السفن الحربية التابعة لدول

ليست واقعة على البحر الاسود الا في حالات استثنائية منصوص عليها .

٤ - ان وضع نظام المضائق وتحديد جهة المرور فيها يعودان الى تركيا وسائر دول البحر الاسود .

٥ - ان تركيا والاتحاد السوفياتي هما الدولتان القادرتان على تأمين حرية الملاحة التجارية والحفاظ على سلامة المضائق . واليهما يعود تنظيم الدفاع عن البوسفور والدردنيل بوسائلها الخاصة كما يعود اليهما منع الدول الاخرى من استخدام المضائق في اغراض تلحق اذى بدول البحر الاسود .

وما اذيع خبر هذه المذكر حتى اعلنت الحكومة الفرنسية في ١٤ آب انها ترى ، بصفتها احدى الدول الموقعة على عهدة مونترو ، ان تعديل هذه العهدة لا يمكن ان يتم في مفاوضات ثنائية وانـه يجب دعوة الدول الموقعة عهدة ١٩٣٦ - باستثناء الدول المعادية - الى مؤتمر يتولى اعادة النظر في العهدة ، وتحضره الولايات المتحدة الاميركية .

واوضحت الحكومة الاميركية وجهة نظرها في ٩ آب ، بتصريح جاء فيه ان واشنطن متفقة وموسكو حول النقاط الثلاث الاولى من المقترحات السوفياتية . ولكنها لاحظت ان المقترح الروسي الرابع يريد ان تفرد دول البحر الاسود بوضع نظام جديد للمضائق ، وهو ما لا يسع الحكومة الاميركية الموافقة عليه بوجه من الوجوه . اما المقترح الروسي الخامس الذي يجعل الدفاع عن المضائق منوطاً بتركيا والاتحاد السوفياتي فتعتبره واشنطن تجارزاً على سيادة

الجمهورية التركية التي يجب ان يعود امر الدفاع اليها وحدها . مع العلم بانها تستطيع اللجوء الى مجلس الامن اذا هدد معتمد سلامة المضائق . وذكر التصريح الاميركي ان ثمة علاقة بين نظام المضائق وبين شرعة الامم المتحدة ، وان تعديله يجب ان يأتي منسجماً مع احكام هذه الشرعة .

وفي ٢١ آب اصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً لا يختلف من التصريح الاميركي الا بمناه . وفي اليوم التالي اذيع الرد التركي على المذكرة السوفياتية . وقد استهلته انقره ببيان اهمية المضائق من الناحية الدولية بالنسبة الى وضع تركيا الجغرافي . ثم ردت التهم التي ساقتها موسكو ضدها (السماح للسفن المحورية بعبور المضائق) وقالت انها مستعدة لاقامة الدليل على انها عرفت في الحرب ان تحرس البوسفور والدردنيل وتحول دون خرق المحاربين لاحكام عهدة مونثرو .

وانتقل الرد التركي الى المقترحات السوفياتية فقال في صدد المقترحات الثلاثة الاول ان تركيا حريضة على التوفيق بين مبدأ حرية المرور وبين حقوقها في السيادة وفي تأمين سلامة اراضيها . ولاحظ الرد ان المقترح الرابع يتجاهل مصالح الدول غير الواقعة على البحر الاسود . اما المقترح الخامس فقد وصفه الرد بانه « يتعارض معارضة صارخة مع السيادة التركية وينتقص من حقوقها كدولة يمكنها الحفاظ على كيانها » . وقد فتحت انقره ردها بدعوة موسكو الى احترام مبادئ الامم المتحدة ، والى الاعتماد في تأمين سلامة روسيا على اقامة علاقات ودية مع تركيا الجارة القوية

بدلاً من السعي الى احراز مركز استراتيجي ممتاز في المضائق .
وفي ٢٤ ايلول ارسلت موسكو الى الحكومة التركية مذكرة
جديدة تكرر فيها الاتهامات السابقة ، وتؤكد مرة اخرى ان نظام
المضائق يعني دول البحر الاسود دون سواها لانه بحر مقفل ، وليس
قناة وجه للشبه بين وضع المضائق التركية واوضاع الممرات البحرية
الاخرى كقناة السويس وقناة بناما ومضيق جبل طارق .

واشارت المذكرة الى رفض انقره المقترحات السوفياتية ، ولاسيا
المقترحين الرابع والخامس ، وقالت ان هذا الرفض لا يتفق وزعم
الاتراك انهم يرغبون في اقامة علاقات ودية مع جيرانهم .

وبعد ان تحدثت المذكرة مطولاً عن اهمية البوسفور والدردنيل
بالنسبة الى دول البحر الاسود عموماً وروسيا على الاخص ، قالت ان
الدعوة الى مؤتمر دولي يتولى اعادة النظر في نظام المضائق يجب ان
تسبقها محادثات بشأن هذه القضية بين تركيا وروسيا السوفياتية .

وقبل ان ترد انقره على هذه المذكرة سلم السفير الاميركي
للكرملين (٩ تشرين الاول) مذكرة من حكومته تؤكد فيها وجهة النظر
التي بسطتها في المذكرة السابقة ، وتشير الى ان المفاوضات المباشرة
بين روسيا وتركيا لا يمكن ان تسفر عن اكثر من توضيح وجهات
النظر لان البت بنظام المضائق انما يعود الى الدول الموقعة على عهدة
مونرو مضافاً اليها الولايات المتحدة الاميركية .

وبعد يومين وهدت لندن الى انقره وموسكو مذكرة بالمعنى
نفسه . وفي ١٨ تشرين الاول اذيع الرد التركي على المذكرة
الروسية الثانية وفيه تدافع انقره عن موقفها في الحرب وتقول انها

لا ترى فائدة من الدخول مع موسكو في مباحثات بعد ان اوضحت
كلتاها موقفها واتضح ان روسيا ترغب في ان يكون لها مركز
ممتاز في المضائق ، وهي رغبة تتعارض مع سيادة الدولة التركية .
الا ان موسكو لم تتراجع فابلغت انكلترا في ١٤ تشرين الثاني
١٩٤٦ انها ترغب في مفاوضة تركيا على امل الوصول الى اتفاق
 بشأن المضائق . ومعنى حصل الاتفاق تعرضه الدولتان على المؤتمر
الذي يدعى لوضع نظام المضائق .

هذه هي المراحل التي مرت بها قضية المضائق التركية حتى
١٤ تشرين الثاني من العام المنصرم . وسواء أعقدت تركيا وروسيا
اتفاقاً مبدئياً ام لم تعقدا ، فان مهمة المؤتمر الدولي ستكون شاقة
لانه سييجد نفسه امام :

١ - روسيا السوفياتية التي صرفت النظر عن مطامح القياصرة
ولكنها ترغب في تأمين سلامتها وسلامة سائر دول البحر الاسود ،
وتقول يجعل البحر الاسود بحراً مغللاً ، وتطالب باشرائها في الدفاع
عن المضائق ، مفتاح البحر المذكور .

٢ - تركيا التي تؤيد وجهة نظر دول الغرب القائلة ان البحر
الاسود بحر حر ، وان حماية المضائق يجب ان تناط بتركيا لانها
الدولة ذات السيادة عليها .

اي انه يجب على المؤتمر ان يوفق بين رغبة الملاحة وبين حق
دول البحر الاسود بصون كياناتها دون ان يتوجب على تأمين هذا
الحق وتلك الحرية بمساس بالسيادة التركية .

ت
كز
ثاني
ساق
وتمر

حني
وسيا
شافة

اصرة
مود،
لدفاع

البحر
لأنها

حق
هذا

AUB. LIBRARY

AUB LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00494513



سلسلة رواية وادب وتاريخ

تصدرها دار المكشوف مرة كل ثلاثة اشهر

تطالع فيها اطرف قصص الحب واروع افعار الادب والتاريخ

صدر منها :

١ - ايلوييز واييلار

يصدر تباعا :

- بودليز في حياته الغرامية

- ميسالين ، الامبراطورة المنهكة

- ديك الجن ، الحب المفتوس

- ادغار بو والنساء

- غوتي في شيخوخته الحضره



ثن النسخة ١٥٠ قرشاً لبنانياً .

متعهد التوزيع : شركة فرج الله وحفي

تطلب في مصر من مكتب الكشاف للنشر ٢٧ ، شارع

الملكة فريده - القاهرة

وفي العراق من المكتبة العصرية - بغداد .

الثن ٥٠ قرشاً لبنانياً